

الشريعة

INTERNATIONAL

المجلة الدولية
للمعلومات



تصدر عن الدولية للمعلومات

www.monthlymagazine.com

عدد رقم 170 | تشرين الأول 2021

بانتظار تشييد أبنية حكومية

إيجار الأبنية الحكومية 200 مليار ليرة سنوياً

التعليم في لبنان
1 مليون طالباً و 2,796 مدرسة

مجلس محاكمة الرؤساء والوزراء والنواب
عاطل عن العمل

في هذا العدد

170 | تشرين الأول 2021



17



28



34

ملف العدد

5 بانتظار تشييد أبنية حكومية
إيجار الأبنية الحكومية 200 مليار ليرة سنوياً

قطاع عام

17 مجلس محاكمة الرؤساء والوزراء والنواب
عاطل عن العمل

20 الأغلبية المطلقة في مجلس النواب
من النواب الأحياء أم من كامل عدد النواب؟

23 الحكومات اللبنانية بعد الطائف
20 حكومة، أكثريتها من 30 وزيراً

26 قوانين انتخاب النواب
كيف انقلبت المعايير الموحدة، إلى استنسابية

28 80 ألفاً زيادة في أعداد الناخبين سنوياً

30 الناخبون 2018-2021
ارتفاع بنسبة 4.3%

34 التعليم في لبنان: مليون طالب و 2,796 مدرسة

38 إقفال 66 مدرسة وصرف 8 آلاف موظف

40 كلفة زيادة رواتب العاملين في القطاع العام

42 استيراد المشتقات النفطية في لبنان
25% من فاتورة الاستيراد

45 الدين العام: 100 مليار دولار = 796 ألف مليار ليرة

47 نانتيوس (الرسول) - بقلم الدكتور حنا سعادته

50 اكتشف لبنان - قرية التليل في عكار

51 عائلات لبنان - عائلات بو ضلع، قنبور و شبر

الدولية للمعلومات ش.م.ل
بناية البرج الطابق الرابع، ساحة الشهداء
صندوق البريد: 4353-11، بيروت، لبنان
هاتف: (961-1)983008/9 - فاكس: (961-1)980630
البريد الإلكتروني: infointl@information-international.com
الموقع الإلكتروني: www.information-international.com
الموقع الإلكتروني: www.monthlymagazine.com

@infointl
@MonthlyMagazine
@infointl
@MonthlyMagazin
Monthly Magazine
App Store
Google Play

تصدر مجلة "الشهرية" عن الشركة الدولية للمعلومات، وهي تعالج مواضيع بحثية واستطلاعية واقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية تهتم المواطن والمسؤول، بالإضافة إلى استطلاعات دورية للرأي العام حول المواضيع المطروحة. يمكنكم الاشتراك في المجلة عبر الاتصال على الرقم: 01983008

© جميع الحقوق محفوظة
مرخصة بموجب قرار رقم 2003/180



«البرنيطة» والطربوش و«البعكور»

بقلم جواد نديم عدرة

تمر السنوات والعقود وكأن شيئاً لا يتغير في لبنان، فالمواضيع والقضايا تبقى هي ذاتها عصية على الحل، وهي تنتج أزمات أخرى تزيد الواقع صعوبة وتعقيداً. بمناسبة العيد الـ 78 لاستقلال لبنان نعيد نشر نص الكلمة التي ألقيتها قبل 18 عاماً بمناسبة عيد الاستقلال في 19 تشرين الثاني 2003 في مركز الحركة الثقافية-أنطلياس. ونشرت في العدد رقم 3 من مجلة "الشهرية"، كانون الأول 2003.

لم تكن «برنيطة» بشارة الخوري الانكليزية، ولا طربوش رياض الصلح التركي ولا «بعكور» مجيد ارسلان تشكل لدى الطالب «المتحمس» للاحتفال بالاستقلال رموزاً مشجعة. وكانت حماسته تخفّ مع الأيام وفي كل مرة يقرأ عن دور من لقبهم كتاب التربية المدنية «أبطال الاستقلال».

سجن لبضعة أيام في قلعة راشيا، ولدى «تبدل الدول احفظ رأسك»، فيصبح اميل إده «متعاملاً» والآخرين «أبطالاً».

ومرت الأيام، فقرأ عن الجندي الشهيد سعيد فخر الدين، والذي غاب ذكر اسمه آنذاك من كتاب التاريخ، وأعاد قراءة سيرة الشهداء الذين وقفوا في وجه العثمانيين، وتساءل عن أسباب تغييب أسماء الأبطال الحقيقيين لصالح السياسيين، وكأن قدر الشهداء والمؤمنين الخلص أن يكونوا وقوداً، لا للتحرير فقط، بل للساعين إلى السلطة.

وكان الاستقلال موضوع تجاذب، فإذ برفع العلم وتمجيد لبنان «أبدياً أزلياً سرمدياً لا يزول»، يتمظهر غلافاً لطائفية مغالية، وإذ باللاهجين كلاماً عن فلسطين والعروبة والوحدة يتمظهرون غلافاً لطائفية مغالية أيضاً.

واكتشف، طبعاً بعيداً عن كتاب التاريخ الموحد وكتاب التربية المدنية، معنى الاستقلال. فليس هو في جلاء الأجنبي عن أرضنا وليس في السلبية نحو الآخر، وليس حتى في الرموز والبطولات، بل هو في المعاني والقيم التي تكوّن المواقف والآراء، وحين نفقد هذه القيم نفقد الاستقلال.

لقد فقدنا عبر الأيام أو فشلنا في تكوين مجتمع المعرفة والانتاج، فتحولنا إلى أفراد يتنازعون العيش ويتصارعون لكسب المال والسلطة، وحين نفعل ذلك نفقد ذلك الشيء الأعز: الحرية.

وبدا لبنان له نوراً في ظلمة الأنظمة العربية، فحيث الحرية يكون الانتاج والعكس. وهنا أهمية لبنان. وإذ بهذا النور يخفت حين نبتعد عن هذه القيم، ويتوهج إذ نقرب منها، ولما تبنت له هذه المعادلة، عاد محباً لتراب وطنه و«البرنيطة» بشارة الخوري وطربوش رياض الصلح و«البعكور» مجيد ارسلان، لقد ظلمهم. فالمشكلة لم تكن يوماً في الأفراد، بل في سلم القيم.

وأمام كلمات جبران تخرس كل الكلمات:

«ويل لأمة تكثر فيها المذاهب والطوائف وتخلو من الدين».

«ويل لأمة تأكل مما لا تزرع...».

«ويل لأمة سائسها ثعلب، وفيلسوفها مشعوز، وفنّها فن الترفيع والتقليد».

«ويل لأمة مقسّمة إلى أجزاء، وكل جزء يحسب نفسه فيها أمة».

وتذكر كلمات جون كينيدي المستعارة من جبران: «لا تسأل ماذا فعلت بلادك لك بل ماذا فعلت لبلادك».

تعالوا نتج صناعة، وفناً، وغلالاً، ومعرفة، فنكون عندها مستقلين أحراراً، ويكون لبنان الذي نريد.

* ألقى بمناسبة عيد الاستقلال في مركز الحركة الثقافية في أنطلياس، تاريخ 19 تشرين الثاني 2003.

ملف العدد

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

بانتظار تشييد أبنية حكومية

إيجار الأبنية الحكومية
200 مليار ليرة سنوياً

تشغل العديد من الوزارات والإدارات والمدارس الحكومية مقارها عن طريق الإيجار، وهذه الإيجارات إما قديمة أي قبل العام 1992 وتخضع لزيادة دورية بمعدل نصف الزيادة الطارئة على الشطر الأول من الأجور، وإما جديدة بعد العام 1992 وتخضع للتعاقد الحر أي يمكن زيادة بدلات الإيجار كل 3 سنوات بالاتفاق بين المؤجر والمستأجر (الجهة الحكومية)، وفي كلا الحالتين فإن كلفة الإيجار ترتفع بشكل دائم ومستمر.

قانون برنامج لتشييد أبنية حكومية

وفي سبيل الحد من هذا الإنفاق الكبير على إيجار الأبنية الحكومية، أقر في قانون موازنة العام 2018 الرقم 79 تاريخ 18 نيسان 2018 قانون-برنامج لتشييد الأبنية الحكومية في سبيل استغناء الدولة وإداراتها الرسمية عن أعباء وأكلاف استئجار المباني والإنشاءات التي تشغيلها كمراكز ومكاتب فيها خلال 5 سنوات. وبلغت قيمة الاعتمادات المرصدة 750 مليار ليرة موزعة على السنوات خلال 5 سنوات ولكن القانون- البرنامج لم ينفذ واستمرت الإيجارات واستمر الهدر.

- 2018 مبلغ 10 مليارات ليرة
- 2019 مبلغ 200 مليار ليرة
- 2020 مبلغ 200 مليار ليرة
- 2021 مبلغ 165 مليار ليرة
- 2022 مبلغ 175 مليار ليرة

إيجارات الأبنية تبعاً للإدارات والمؤسسات

تشغل آلاف المؤسسات والإدارات الحكومية مقارها ومكاتبها عن طريق الإيجار وهذه الإيجارات تختلف تبعاً للمنطقة والمساحة ووضعية البناء وفقاً لما هو مبين في الجدول التالي.

جدول يبين إيجارات الأبنية الحكومية ومكانها ومساحتها وتاريخ الإيجار وبدل الإيجار.

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
وزارة الشباب والرياضة	الأشرفية	مبنى مؤلف من 7 طوابق	-	262.9 مليون ليرة
وزارة السياحة	بحمدون (من غير المحدد والمعروف ما هي الجدوى من هذا المكتب)	-	-	5.476 مليون ليرة
وزارة السياحة	المطار	-	-	24.7 مليون ليرة
وزارة السياحة	باريس (أصبح هذا المكتب بعهددة وزارة الخارجية)	-	-	157 ألف يورو (بدل مرتفع جداً من دون معرفة الجدوى من استمراره)
وزارة السياحة	القاهرة	-	-	12 ألف دولار
وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية	ميناء الحصن بيروت	2,305 م ²	عقد جديد	572 ألف دولار أمريكي و 61 ألف دولار للصيانة
الصندوق المركزي للمهجرين	المصيطبة- بيروت	680 م ² + 700 م ² مستودع	1993	124 مليون ليرة + 20 مليون صيانة
الصندوق المركزي للمهجرين	المصيطبة- بيروت	6 طوابق بمساحة 1803 م ²	1995	382 مليون ليرة الموافقة على الإخلاء مقابل استئجار أقسام إضافية في المبنى المذكور سابقاً
وزارة المهجرين	ميناء الحصن بيروت	1,683 م ²	2001	96 مليون ليرة
وزارة المهجرين	ميناء الحصن	200 م ² مستودعات	2000	50 مليون ليرة

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
وزارة التربية والتعليم العالي- مدارس في المرحلة الابتدائية والمتوسطة	350 مدرسة في مختلف المناطق اللبنانية	-	-	20.2 مليار ليرة
وزارة التربية والتعليم العالي- الثانويات	88 مدرسة ثانوية في مختلف المناطق اللبنانية	-	-	10.8 مليار ليرة
مجلس الجنوب المقر الرئيس	بئر حسن	7 طوابق 4265 م ²	1985	962 مليون ليرة + 50 مليون ليرة صيانة
مكتب مجلس الجنوب	7 مكاتب	1210 م ²	-	44 مليون ليرة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	وسط بيروت	طابقان 1,365 م ² + 20 موقف سيارات	2001	299.6 ألف دولار أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف الرسمي + 28 ألف دولار للصيانة
التفتيش المركزي	بيروت	12 طابق 5,214 م ²	1980	1.064 مليار ليرة + 70 مليون صيانة
تعاونية موظفي الدولة	المقر الرئيسي	4 طوابق 2,530 م ²	1973	669 مليون ليرة
تعاونية موظفي الدولة	4 مكاتب	1,143 م ²	-	77 مليون ليرة
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات إيدال	وسط بيروت	طابقان 1,374 م ²	2003	444 مليون ليرة أو ما يعادل 265 ألف دولار
إدارة الإحصاء المركزي	الحدث	2,200 م ²	2016	597 مليون ليرة + 31 مليون ليرة صيانة
المديرية العامة للأمن العام	12 مركزاً في المناطق اللبنانية	-	-	663 مليون ليرة
المديرية العامة للأمن العام	الأشرفية	1,862 م ²	2016-8-28	444 مليون ليرة + 9 مليون ليرة صيانة
المديرية العامة للأمن العام	المصيطبة	1,239 م ²	2019-9-25	666 مليون ليرة
المديرية العامة للأمن العام	الأشرفية- يستعمل مرآب للآليات العسكرية	2,300 م ²	1999-10-5	621 مليون ليرة + 2 مليون ليرة صيانة
المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي	93 مقراً ومخفراً في المناطق اللبنانية	-	معظمها إيجارات قديمة	889 مليون ليرة + 317 مليون صيانة
وزارة الخارجية والمغتربين- مركز الأبحاث والتوثيق	الرميل- الأشرفية	1,980 م ²	1977	110.3 مليون ليرة
وزارة الخارجية والمغتربين- دائرة الأجانب	الرميل- الأشرفية	-	2004	51,282 دولاراً
وزارة الخارجية والمغتربين- مديرية الشؤون الاقتصادية	الرميل	-	2005	52,503 دولار
وزارة الخارجية والمغتربين- مديرية الشؤون الاقتصادية	الرميل	-	1999	55,203 دولار
وزارة الخارجية والمغتربين- مديرية الشؤون الاقتصادية	الرميل	2,124 م ²	-	70 مليون ليرة
وزارة الخارجية والمغتربين- مديرية الشؤون الاقتصادية	الرميل	3 طوابق	-	273 مليون ليرة
وزارة الخارجية والمغتربين- مديرية الشؤون الاقتصادية	الرميل	1,555 م ²	-	50.6 مليون ليرة

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
وزارة الخارجية مبنى الإسكوا	وسط بيروت	-	1997	14.2 مليار ليرة
مديرية المغتربين	الشياح	-	1996	482 مليون ليرة (اتخذ قرار بالإخلاء)
وزارة الثقافة - المعهد العالي للموسيقى	9 مراكز للمعهد العالي للموسيقى في عدد من المناطق اللبنانية	-	-	422 مليون ليرة
وزارة الثقافة	رأس بيروت	9 طوابق	-	187 مليون ليرة
وزارة الثقافة	بيروت	-	-	647 ألف دولار
وزارة الاقتصاد والتجارة	وسط بيروت	2,780 م ²	-	1.014 مليار ليرة + 116 مليون صيانة
وزارة الاقتصاد والتجارة - لجنة مراقبة هيئات الضمان	شارع المصارف	1,100 م ²	-	234 ألف دولار + 1500 دولار صيانة
وزارة الاقتصاد	مصلحة الاقتصاد في زحلة والبقاع	-	-	24.5 مليون ليرة
وزارة الاتصالات الهيئة المنظمة للاتصالات	وسط بيروت	750 م ²	-	200 ألف دولار
وزارة البيئة	وسط بيروت	2,060 م ²	-	512 ألف دولار
وزارة البيئة	زحلة - مقر المديرية الإقليمية	100 م ²	-	9 مليون ليرة + 7 مليون ليرة صيانة
الجامعة اللبنانية	ميناء الحصن - بيروت	1,883 م ²	-	146 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	سن الفيل - (المعهد العالي للدكتوراه في الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية)	337 م ²	-	37 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الروشة - (معهد العلوم الاجتماعية) الفرع الأول	9 طوابق	1978	157.4 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	النفاش - (معهد العلوم الاجتماعية) الفرع الثاني	2,666 م ²	1978	401 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة - (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الرابع	150 م ²	1981	12.6 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	فرن الشباك - (كلية الفنون الجميلة) الفرع الثاني	8,050 م ²	1980	501 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الشياح - (معهد العلوم الاجتماعية - العمادة)	160 م ²	2003	25.2 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	النبطية - (كلية العلوم) الفرع الخامس	4,390 م ²	2001	325 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة - (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الرابع	880 م ²	2014	90 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	المصيطبة - صندوق تعاضد الأساتذة	975 م ²	1973	62 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة - (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الرابع	1,022 م ²	1980	67.5 مليون ليرة

قيمة الإيجار سنوياً	تاريخ الإيجار	المساحة	مكان العقار	الجهة الحكومية التي تستأجر العقار
109 مليون ليرة	2015	1,100 م ²	النبطية- (كلية العلوم) الفرع الخامس	الجامعة اللبنانية
21 مليون ليرة	1980	445 م ²	زحلة- (كلية العلوم) الفرع الرابع	الجامعة اللبنانية
200 مليون ليرة	1977	3,206 م ²	المنصورية- (كلية العلوم) الفرع الثاني	الجامعة اللبنانية
155.3 مليون ليرة	1991	1,839 م ²	حوش الأمراء- (كلية العلوم الإنسانية) الفرع الرابع	الجامعة اللبنانية
164.7 مليون ليرة	2001	2,359 م ²	زحلة- (كلية الصحة) الفرع الرابع	الجامعة اللبنانية
115 مليون ليرة	2014	1,040 م ²	صيدا- (معهد العلوم الاجتماعية) الفرع الخامس	الجامعة اللبنانية
135 مليون ليرة	1976	8 طوابق 2,160 م ²	بيروت- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الأول	الجامعة اللبنانية
10.7 مليون ليرة	1999	149 م ²	بيت مري- مكتب التفتيش والإنماء الإداري	الجامعة اللبنانية
81.7 مليون ليرة	2011	1,460 م ²	حلبا- عكار (كلية العلوم) الفرع الثالث	الجامعة اللبنانية
51.2 مليون ليرة	2019	600 م ²	طرابلس- (كلية الصحة العامة) الفرع الثالث	الجامعة اللبنانية
13 مليون ليرة	1981	190 م ²	زحلة- (كلية العلوم) الفرع الرابع	الجامعة اللبنانية
119 مليون ليرة	2016	600 م ²	الدكوانة العمادة- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية)	الجامعة اللبنانية
334.3 مليون ليرة	1978	5,400 م ²	الفرار عين سعادة- (كلية الآداب) الفرع الثاني	الجامعة اللبنانية
443 مليون ليرة	2012	3,360 م ²	البوشرية- (كلية الآداب - مركز اللغات والترجمة)	الجامعة اللبنانية
112 مليون ليرة	2005	2,200 م ²	زحلة- (معهد العلوم الاجتماعية) الفرع الرابع	الجامعة اللبنانية
65 مليون ليرة	2018	686 م ²	مستيتا- (كلية السياحة وإدارة الفنادق) الفرع الموحد	الجامعة اللبنانية
334 مليون ليرة	2010	4,065 م ²	عاليه- (كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال) الفرع الرابع	الجامعة اللبنانية
257 مليون ليرة	2010	3,175 م ²	عبيه- عاليه (كلية التكنولوجيا) الفرع الموحد	الجامعة اللبنانية
14 مليون ليرة	1998	140 م ²	المصيطبة- بيروت (كافتيريا الفرع الأول لكلية الآداب والعلوم الإنسانية)	الجامعة اللبنانية
721 مليون ليرة	1978	4,200 م ²	الروشة- (كلية الفنون الجميلة والعمارة) الفرع الأول	الجامعة اللبنانية

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
الجامعة اللبنانية	صيدا- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الخامس	3 طوابق	2014	171.3 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	البوشرية- (كلية التربية) الفرع الثاني	1,642 م ²	1979	248 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الشيح- (كلية الفنون الجميلة والعمارة) الفرع الثاني	3,280 م ²	2009	279 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	صيدا- (كلية الصحة العامة) الفرع الخامس	ستة طوابق 4,691 م ²	1992	521 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	المصيطبة- (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية) الفرع الفرنسي	2,889 م ²	2000	366 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الأشرفية- (كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال) الفرع الثاني	300 م ²	-	18 مليون ليرة (يستعمل مواقف للسيارات)
الجامعة اللبنانية	النبطية- (كلية العلوم) الفرع الخامس	1,250 م ²	2008	70 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	مجدليا- زغرنا (معهد العلوم الاجتماعية) الفرع الثالث	4,577 م ²	2008	160 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	صيدا- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الخامس	2,950 م ²	2002	251 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الأشرفية- (كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال) الفرع الثاني	2,419 م ²	1979	288 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الروضة- (كلية التربية) الفرع الثاني	870 م ²	1997	88 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	سن الفيل- (المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية) الفرع الموحد	5,610 م ²	1986	681 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	صيدا- (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية) الفرع الخامس	3,128 م ²	1981	172 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الطيونة- (الإدارة المركزية مبنى العمادات الهندسة- الإعلام العلوم الاجتماعية)	1,762 م ²	1998	366 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	طرابلس- (مركز الأبحاث) الفرع الموحد	1,836 م ²	2009	215 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	رومية- (كلية الهندسة) الفرع الثاني	760 م ²	2020	86 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الأونيسكو- (كلية الإعلام والتوثيق) الفرع الأول	6 طوابق	1966	453 مليون ليرة

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
الجامعة اللبنانية	المزرعة- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الأول	7 طوابق	1963	322 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	كورنيش المزرعة- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الأول	7 طوابق ومستودع	1961	338 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	كورنيش المزرعة- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الأول	9 طوابق	1965	254 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	المزرعة- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الأول	7 طوابق	1960	162 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	حوش الأمراء- زحلة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الرابع	585 م ²	2010	55 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	حوش الأمراء- زحلة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الرابع	1,863 م ²	1978	141 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الأونيسكو- (كلية التربية) الفرع الأول	1,000 م ²	1967	360 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة- (كلية العلوم) الفرع الرابع	1,716 م ²	2013	219 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة- (كلية العلوم) الفرع الرابع	190 م ²	1983	8 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	صيدا- (معهد العلوم الاجتماعية) الفرع الخامس	3,313 م ²	1978	209 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	عين وزين- الشوف (كلية الصحة العامة) الفرع السادس	1,170 م ²	2010	63 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة- (كلية العلوم) الفرع الرابع	222 م ²	1987	3 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الإدارة المركزية- مكتب الضمان الجامعة اللبنانية	160 م ²	1973	8 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	مار روكز (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) مركز اللغات والترجمة	2,296 م ²	2001	149 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة- (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية) الفرع الرابع	517 م ²	2007	19.3 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الدكوانة- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) العمادة	1,665 م ²	1986	118 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الدكوانة- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) العمادة	627 م ²	1986	445 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	عمشيت- (كلية العلوم) الفرع الثاني	986 م ²	1986	80.5 مليون ليرة

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
الجامعة اللبنانية	حوش الأمراء-زحلة (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية) الفرع الرابع	2,087 م ²	2012	104 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	صيدا- (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) الفرع الخامس	3,229 م ²	2002	244 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	رأس مسقا- الشمال (كلية الفنون الجميلة والعمارة) الفرع الثالث	8,860 م ²	2014	366 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	رومية- (كلية الهندسة) الفرع الثاني	1,075 م ²	1983	79 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة- (كلية العلوم) الفرع الرابع	222 م ²	1985	8.7 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	رومية- (كلية الهندسة) الفرع الثاني	1,821 م ²	1984	178 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة المعلقة- (كلية الصحة العامة) الفرع الرابع	265 م ²	2017	35 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	رومية- (كلية الهندسة) الفرع الثاني	6,051 م ²	2007	305.7 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الدكوانة- (كلية الزراعة) الفرع الموحد	5,570 م ²	1986	772 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	طرابلس- (كلية الصحة العامة) الفرع الثالث	215 م ²	2004	20.4 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	صيدا- (كلية الصحة العامة) الفرع الخامس	877 م ²	2017	88 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	فرن الشباك (كلية التربية العمادة)	4,600 م ²	2010	520 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	زحلة- (كلية الصحة) الفرع الرابع	1,242 م ²	2017	148 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	كلية السياحة وإدارة الفنادق- الفرع الموحد	4,200 م ²	2015	549 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	صيدا- (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية) الفرع الخامس	816 م ²	1984	26.7 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	بيت مربي- (الإدارة المركزية التفتيش والإنماء الإداري)	700 م ²	1979	34 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	البوشرية- (كلية الاعلام والتوثيق) الفرع الثاني	2,087 م ²	2015	366 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الروشة- (معهد العلوم الاجتماعي) الفرع الأول	2,476 م ²	1978	212 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	المصيطبة- (الإدارة المركزية - مستودع الإدارة المركزية)	920 م ²	1973	12.6 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	راشيا الوادي- (كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال) الفرع السادس	1395 م ²	2013	75 مليون ليرة

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
الجامعة اللبنانية	رومية- (كلية الهندسة) الفرع الثاني	1,382 م ²	1985	160 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	الدكوانة- (كلية الزراعة) الفرع الموحد	268 م ² (كافيتريا)	1998	30 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	جل الديب- (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية) الفرع الثاني	8,381 م ²	1978	661 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	النبطية- (كلية العلوم) الفرع الخامس	1,150 م ²	2016	113 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	طرابلس- (كلية الصحة العامة) الفرع الثالث	2,321 م ²	1997	221 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	طرابلس- (كلية الفنون الجميلة والعمارة)	-	-	268 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	النبطية- (كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال) الفرع الخامس	4,339 م ²	2017	377 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	طرابلس- كلية الهندسة	-	-	276 مليون ليرة
الجامعة اللبنانية	رومية- (كلية الهندسة) الفرع الثاني	3,000 م ²	1980	357 مليون ليرة
المؤسسة الوطنية للاستخدام	الأشرفية- المؤسسة الوطنية للاستخدام التابعة لوزارة العمل	483 م ²	1978	250 مليون ليرة
المركز التربوي للبحوث والإنماء	14 مركزاً (وهي دور المعلمين سابقاً)	-	-	551 مليون ليرة
المركز التربوي للبحوث والإنماء	الدكوانة	6 طوابق	-	40 مليون ليرة
المركز التربوي للبحوث والإنماء	زحلة	3 طوابق	-	144 مليون ليرة
ديوان المحاسبة	زقاق البلاط- بيروت	8 طوابق 6,310 م ²	1963	1.018 مليار ليرة
مجلس الخدمة المدني	فردان- بيروت	830 م ²	1960	272 مليون ليرة
مكتب وزير دولة	الباشورة- بيروت	121 م ²	2008	40.1 مليون ليرة
مكتب وزير دولة لشؤون مجلس النواب	ميناء الحصن	-	-	70.7 مليون دولار
هيئة رعاية شؤون الحج والعمرة	المصيطة- بيروت	320 م ²	2008	66.7 مليون ليرة
مؤسسة المحفوظات الوطنية	3 مقرات في بيروت	1,820 م ²	-	764 مليون ليرة + 93 صيانة
الهيئة العليا للإغاثة	ستاركو- وسط بيروت	13 مكتباً 682 م ²	-	285 مليون ليرة + 23 مليون خدمات
مؤسسة أليسا	المصيطة	482 م ² + مستودع وموافق	2011	182 مليون ليرة
المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس	طرابلس	540 م ²	2017	285 مليون ليرة + 23 مليون خدمات
الهيئة العليا للتأديب	الأشرفية	طابقان 1,374 م ²	1973	444 مليون ليرة

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
التفتيش المركزي	رأس بيروت	5,214 م ²	عدة مراحل بين 1981 و2001	597 مليون ليرة + 31 مليون ليرة صيانة
تعاونية موظفي الدولة	المدور- بيروت	2,000 م ² + مستودعين 530 م ²	2016	699 مليون ليرة + 15 مليون ليرة
تعاونية موظفي الدولة	4 مكاتب في المناطق اللبنانية	1,143 م ²	-	78 مليون ليرة
المحاكم الشرعية السنية	19 مقراً في بيروت والمناطق اللبنانية	-	-	547 مليون ليرة + 18 مليون ليرة صيانة
المحاكم المذهبية الدرزية	8 مقرات في بيروت والمناطق اللبنانية	-	-	354 مليون ليرة + 10.7 مليون ليرة صيانة
المجلس المذهبي لطائفة الموحدين الدروز	رأس بيروت- فردان	3 طوابق 1,056 م ²	2007	183 مليون ليرة + 32 مليون ليرة صيانة
المجلس الإسلامي العلوي	طرابلس	245 م ²	2019	36 مليون ليرة + 3.6 مليون ليرة صيانة
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى- الحازمية	الحازمية (يملك المقر المجلس الإسلامي الشيعي)	1,722 م ²	1973	54 مليون ليرة + 7 مليون ليرة صيانة
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى- خلد	خلدة (يملك المقر المجلس الإسلامي الشيعي)	629 م ²	1979	48.6 مليون ليرة + 3 مليون ليرة صيانة
الإفتاء الجعفري	3 مقار في بنت جبيل- جبيل- بعلبك	-	-	35.5 مليون ليرة + 3 مليون ليرة صيانة
دار الإفتاء السني	المصيطبة- بيروت (تملك المقر المديرية العامة للأوقاف الإسلامية)	4 طوابق 3,577 م ²	1969	37.3 مليون ليرة
دار الإفتاء السني	4 دور للإفتاء في المناطق: المنية- بعلبك- صور- حاصبيا	-	-	118.5 مليون ليرة
مجلس الإنماء والإعمار	زقاق البلاط- وسط بيروت (المالك شركة سوليدير)	3 طوابق 2,713 م ² ومستودعات مساحتها 2,524 م ²	2012	897 ألف دولار مع الخدمات والصيانة وتدفع وفقاً للسعر الرسمي
مجلس الإنماء والإعمار (لجنة استملاكات جبل لبنان والجنوب)	المزرعة	361 م ²	-	52.4 مليون ليرة
صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعي	المرفأ- وسط بيروت (تملكه شركة سوليدير)	1,284 م ²	2019	330 ألف دولار ويزاد تبعاً
المديرية العامة للجمارك	المرفأ- وسط بيروت	1,534 م ²	1979	480 مليون ليرة
المجلس الأعلى للجمارك	زقاق البلاط- وسط بيروت	935 م ²	1963	295 مليون ليرة
المديرية العامة للجمارك المركز الآلي	مار الياس	-	1986	81 مليون ليرة
المديرية العامة للجمارك	9 مكاتب في: مرجعيون- برج حمود- صيدا- شتورا- المنارة في البقاع الغربي- عرسال بعلبك- راشيا الوادي- عندقت	-	-	152 مليون ليرة

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
المديرية العامة لليانصيب الوطني اللبناني	بشارة الخوري- بيروت	2464 م ²	-	84 مليون ليرة
إدارة التبغ والتبناك	9 مكاتب: بعلبك- صور (2)- بنت جبيل- تبنين- حليا (2)- الطيونة بيروت	-	-	71.6 مليون ليرة
وزارة الدفاع الوطني	20 مكتباً في مناطق لبنانية مختلفة	-	-	537 مليون ليرة
وزارة الدفاع الوطني	فرن الشباك- مكاتب لمديرية الشؤون الجغرافية	6158 م ² + مستودع 1500 م ²	1978	156.6 مليون ليرة
وزارة العمل	مقر الوزارة- المشرفية	-	1974	244 مليون ليرة
وزارة العمل	مكاتب للوزارة في المناطق اللبنانية	-	-	133 مليون ليرة
وزارة العمل	الحمرا- (بناية ستاركو) مقر منظمة العمل الدولية	-	1998	418.5 مليون ليرة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	المصيطبة- المقر الرئيسي	11 طابق مساحتها 5500 م ²	قبل العام 1992	328.2 مليون ليرة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	المصيطبة- الإدارة	9 طوابق مساحتها 4857 م ²	قبل العام 1992	179 مليون ليرة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	المصيطبة- الإدارة	4 طوابق مساحتها 654 م ²	قبل العام 1992	41 مليون ليرة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	14 مكتباً في المناطق اللبنانية	-	-	601 مليون ليرة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	برج البراجنة	7 طوابق مساحتها 2000 م ²	-	301.6 مليون ليرة
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	برج حمود	طابق واحد مساحته 1126 م ²	قبل العام 1992	226 مليون ليرة
وزارة الداخلية والبلديات- الصندوق التعاوني للمختارين في لبنان	الأشرفية	523 م ²	-	173.4 مليون ليرة للسنوات الثلاث الأولى ثم 195.7 مليون ليرة للسنوات الثلاث التالية
وزارة الداخلية والبلديات- هيئة إدارة السير والآليات والمركبات	7 مكاتب في المناطق اللبنانية	-	-	270 مليون ليرة
وزارة الداخلية والبلديات- المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين	الحمرا- (قرب مصرف لبنان) مقر المديرية العامة	850 م ²	2016	150 مليون ليرة
وزارة الداخلية والبلديات- المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين	3 مقرات أخرى في الباشورة- بيروت	-	-	54 مليون ليرة
وزارة الداخلية والبلديات المديرية العامة للأحوال الشخصية	دائرة نفوس- بيروت	1470 م ²	2015	346.7 مليون ليرة
وزارة الداخلية والبلديات المديرية العامة للأحوال الشخصية	10 دوائر للنفوس في المناطق اللبنانية	-	معظمها إيجارات قديمة	75 مليون ليرة
المديرية العامة لأمن الدولة	المقر العام- بيروت	1052 م ²	1986	341 مليون ليرة

الجهة الحكومية التي تستأجر العقار	مكان العقار	المساحة	تاريخ الإيجار	قيمة الإيجار سنوياً
المديرية العامة لأمن الدولة	الأشرفية	698 م ²	1998	140 ألف دولار + 2 مليون ليرة صيانة
المديرية العامة لأمن الدولة	5 قوات في المناطق اللبنانية	-	-	53 مليون ليرة + 13 مليون ليرة صيانة
وزارة العدل	الأشرفية- معهد الدروس القضائية	8 طوابق مساحتها 628 م ² + مواقف سيارات	1974	210 مليون ليرة
وزارة العدل	الأشرفية مديرية السجون- مصلحة الأحداث- الطب الشرعي	8 طوابق مساحتها 1115 م ²	1974	102.6 مليون ليرة
وزارة العدل	13 مقراً للمحاكم في المناطق اللبنانية	-	-	290 مليون ليرة
وزارة الزراعة- المشروع الأخضر	المصيطبة- بيروت- المقر الرئيسي	-	1965	89 مليون ليرة
وزارة الزراعة- المشروع الأخضر	6 مكاتب في المناطق اللبنانية	-	-	59 مليون ليرة
وزارة الزراعة	بئر حسن- الشياح مقر المديرية العامة	1990 م ² + 1530 م ² مرأب	1973 و 2018	187 مليون ليرة + 60 مليون ليرة
وزارة الزراعة	بعدا- مقر المديرية العامة للتعاونيات	طابقان مساحتهما 912 م ²	2015	197.7 مليون ليرة
وزارة الزراعة	مبنى المنظمات الإقليمية- بعدا	1440 م ²	2018	600 مليون ليرة
وزارة الزراعة	11 مكتباً لمصلحة زراعة جبل لبنان	-	-	83.3 مليون ليرة
وزارة الزراعة	4 مكاتب لمصلحة زراعة البقاع	-	-	79.7 مليون ليرة
وزارة الزراعة	6 مكاتب لمصلحة زراعة الشمال	-	-	23.6 مليون ليرة
وزارة الزراعة	4 مكاتب لمصلحة زراعة النبطية	-	-	32.4 مليون ليرة
وزارة الأشغال العامة والنقل	المصيطبة بيروت- مكاتب مديرية المباني	7 طوابق مساحتها 3500 م ²	2018	325 مليون ليرة
وزارة الأشغال العامة والنقل	وطى المصيطبة بيروت- مبنى المديرية العامة للتنظيم المدني	8 طوابق مساحتها 3000 م ² + موقف سيارات وملجأ	1966	366.6 مليون ليرة
وزارة الشؤون الاجتماعية	مكاتب لعدة مشاريع منبثقة عن الوزارة	7 طوابق	1961	142.5 مليون ليرة
وزارة الشؤون الاجتماعية	الدوائر الإقليمية	-	-	150.3 مليون ليرة
وزارة الشؤون الاجتماعية	83 مركزاً للخدمات الإنمائية في المناطق اللبنانية	-	-	1.290 مليار ليرة
وزارة الشؤون الاجتماعية	مشروع تأمين حقوق المعوق	-	-	72 مليون ليرة
وزارة الإعلام	مكتب الوكالة الوطنية في حاصبيا	-	-	6 مليون ليرة
وزارة الإعلام	رأس بيروت تلفزيون لبنان	-	-	45.7 مليون ليرة

مجلس محاسبة الرؤساء والوزراء والنواب عاطل عن العمل

يتمتع الرؤساء والوزراء والنواب بصلاحيات كبيرة تتيح لهم ممارسة مهامهم وإمساك وإدارة مقدرات البلاد، في معرض ممارسة هذه المهام قد يخطئون أو يتجاوزون القانون ما يطرح السؤال عن الجهة المخولة محاسبتهم ومحاكمتهم القضاء أم هيئة أخرى؟

المجلس الأعلى

نصت المادة 60 من الدستور أن محاكمة رئيس الجمهورية تكون أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، كما نصت المادة 71 أن محاكمة رئيس مجلس الوزراء والوزير تكون أمام المجلس نفسه.

ووفقاً لنص المادة 80 من الدستور «يتألف المجلس الأعلى، مهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار الأقدمية اذا تساوت درجاتهم ويجمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

قانون المحاكمة

بالرغم من أن المادة 80 من الدستور وجدت منذ العام 1926 مع إقرار الدستور اللبناني ولكن قانون المحاكمة أمام المجلس لم يصدر إلا في العام 1990 بموجب القانون الرقم 13 تاريخ 18-8-1990 ما يعني أن المجلس الأعلى كان غير قادر على القيام بمهامه طيلة الأعوام 1926-1990.

نص هذا القانون على التالي:

- في بدء كل ولاية وفي أول جلسة يعقدها مجلس النواب، ينتخب النواب السبعة أعضاء المجلس الأعلى.
- تسمي محكمة التمييز بجميع غرفها القضاة العدليين الثمانية، كما تعين هذه المحكمة القاضي الذي يعهد اليه بوظيفة النائب العام لدى المجلس الأعلى.
- يضع رئيس مجلس النواب تحت تصرف رئيس المجلس الأعلى وبناء لطلبه، الموظفين الضروريين لتأمين أعمال هذا المجلس وأعمال لجنة التحقيق. وتلحظ في موازنة مجلس النواب في فصل خاص، الاعتمادات الضرورية لتفقات أعمال المجلس ولجنة التحقيق (وهذا لم يلحظ في الموازنة ما يفسر عدم جهوزية هذا المجلس).
- لا يمكن اتهام رئيس الجمهورية لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى أو بسبب الجرائم العادية إلا من قبل المجلس النيابي. وللمجلس النيابي أن يتهم رؤساء الحكومة والوزراء لارتكابهم الخيانة العظمى أو لإخلالهم بالموجبات المترتبة عليهم.
- يدعى المجلس النيابي لجلسة خاصة تعقد بعد عشرة ايام تلي تبليغ الشخص أو الأشخاص المطلوب اتهامهم نسخة عن طلب الاتهام، وبعد أن يستمع الى مرافعتي الادعاء الممثل بأحد موقعي طلب الاتهام والدفاع، يقرر المجلس النيابي بالأكثرية المطلقة من أعضائه أما إحالته فورا الى لجنة نيابية خاصة تدعى «لجنة التحقيق» قبل التصويت على طلب الاتهام، ورده.
- فور الإحالة من قبل المجلس النيابي، تنشأ لجنة نيابية خاصة تسمى لجنة التحقيق مؤلفة من رئيس وعضوين أصيلين، وثلاثة نواب احتياطيين، ينتخبهم المجلس النيابي في الجلسة المنصوص عنها في المادة الثانية والعشرين من هذا القانون (السابقة) بالاقتراع السري وبالعالية المطلقة من أعضائه. تحيل لجنة التحقيق تقريرها فوراً الى المجلس النيابي، وتبلغه إلى كل من ممثلي الادعاء والدفاع.
- يلتزم المجلس النيابي في جلسة خاصة بدعوة من رئيسه في مهلة لا تتعدى عشرة أيام من تاريخ إيداع لجنة التحقيق تقريرها إلى المجلس، يستمع فيها إلى التقرير وإلى مرافعتي الادعاء والدفاع. يتم التصويت بالاقتراع السري على الاتهام بغالبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس.

- فور إحالة القضية أمام المجلس الأعلى، يباشر هذا المجلس المحاكمة وعليه أن يفصل في القضية في خلال مدة شهر من تاريخ تبلغه الإحالة قابلة للتجديد مرة واحدة.
- يعقد المجلس الأعلى في قصر العدل في بيروت، أو في أي مكان آخر يقرره، عند الاقتضاء ولا تكون جلساته قانونية إلا بحضور أعضائه الخمسة عشر المنصوص عنهم في المادة/80/ من الدستور بمن فيهم الرئيس.
- يكون القرار النهائي معللاً، ينظمه المجلس الأعلى في غرفة المذاكرة ويوقعه مع الأعضاء والكاتب، وتذكر في متنه أسماء «الأعضاء الذين اشتركوا في إصداره». يتلو رئيس المجلس الأعلى القرار في جلسة علنية.
- لا تقبل قرارات المجلس الأعلى الاستئناف ولا التمييز غير أنها تقبل إعادة المحاكمة وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

المجلس الأعلى عاطل عن العمل

تم تشكيل العديد من لجان التحقيق البرلمانية خلال العقود الماضية وأشهرها على الإطلاق لجنة التحقيق بصفقة طائرات البوما في العام 1994 بحق الرئيس أمين الجميل (وتعود هذه القضية الى فترة ولاية الرئيس أمين الجميل 1982-1988 وشراء طائرات بوما رومانية الصنع ولكن على أساس فرنسية ما أدى الى سرقة كبيرة للمال العام).

ولكن لم تتم إحالة أية قضية أمام المجلس الأعلى أو تجري المحاكمة أمامه وهذا ما يفقد المجلس مصداقيته ويجعله بمثابة طوق الخلاص للمتهمين من الرؤساء والوزراء. وبالتالي فأية قضية يرتكبها الرئيس أو الوزير وتحال الى المجلس الأعلى فهي مقدمة للبراءة.

وقد أقرت الهيئة العامة لمحكمة التمييز في قرارها بتاريخ 27-10-2000 أن أولوية المحاكمة للرؤساء والوزراء هي المجلس الأعلى وفي حال تقاعسه عن القيام بدوره تصبح القضية من اختصاص القضاء العادي، كما أنها وضعت تعريفاً صريحاً للجرائم الوظيفية التي تكون من اختصاص المجلس الأعلى، أما ما يخرج عن هذا التعريف فيدخل في صلاحية القضاء العادي.



قطاع عام

الأغلبية المطلقة في مجلس النواب من النواب الأحياء أم من كامل عدد النواب؟

شهدت الجلسة التشريعية التي عقدها مجلس النواب يوم الخميس في 28 تشرين الأول 2021 نقاشاً حاداً وخلافاً حول عدد النواب الذي يعتمد لاحتساب الأغلبية المطلقة في إعادة التصويت على التعديلات على قانون الانتخاب بعد رده من قبل رئيس الجمهورية، هل هو عدد النواب الأحياء كما ذهب الرئيس نبيه بري وهو عدد كبير من النواب من بينهم نواب القوات اللبنانية (أي تكون الأغلبية المطلقة هي 59 نائباً من النواب الـ 117 الموجودين بعد استقالة 8 نواب ووفاء 3 نواب آخرين) أم تكون من إجمالي عدد النواب الذين يؤلفون المجلس أي 128 نائباً وتكون الأغلبية 65 نائباً كما ذهب نواب التيار الوطني الحر وعدد آخر من النواب، وقد حسم الأمر باعتماد عدد الأحياء. ولكن مسألة العدد الذي يعتمد لاحتساب النصاب مسألة قديمة تعود إلى عقود خلت عندما سُخر 32 مقعداً في المجلس النيابي الذي انتخب عام 1972 ولم تجر الانتخابات بفعل الحرب وكان يتم تمديد ولاية المجلس.

المادة 57 القديمة

نصت المادة 57 من الدستور في صيغته الأولى التي أقرت في العام 1926 قبل تعديلها على التالي:

«الرئيس الجمهورية الحق أن يطلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة في خلال المهلة المعينة لنشره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حلّ من نشر القانون إلى أن يوافق عليه المجلسان بعد مناقشة أخرى في شأنه وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء العاملين في كل من المجلسين» والمقصود بالمجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ قبل إلغائه. ويفهم في هذا النص أن النصاب هو من عدد الأحياء ويشير إلى ذلك بعبارته «الأعضاء العاملين».

وقد عدلت هذه المادة في العام 1927 بعد إلغاء مجلس الشيوخ وأصبح النص هو التالي «الرئيس الجمهورية الحق أن يطلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة في خلال المهلة المعينة لنشره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حلّ من نشر القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً».

وفي التعديل الأخير الذي حصل للمادة 57 بعد إقرار الطائف في العام 1990 أصبح النص هو التالي: «الرئيس الجمهورية، بعد اطلاع مجلس الوزراء، حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حلّ من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً».

في حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يصبح القانون نافذاً حكماً ووجب نشره.

إن استعمال عبارة الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً أدت إلى هذا الخلاف في التفسير ولكن بالعودة إلى النص الأساسي للمادة قد يفهم منه أن المقصود هم النواب العاملين (الأحياء) وليس العدد الذي يتشكل منه مجلس النواب.

السوابق

إبان الحرب اللبنانية حصل شغور (نتيجة الوفاة أو الاغتيال) في العديد من المقاعد النيابية ولم تجر انتخابات فرعية لملء الشغور بحيث وصل عدد المقاعد الشاغرة إلى 32 مقعداً في العام 1991. وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب في 23 آب 1982 لانتخاب رئيس الجمهورية بشير الجميل احتسب النصاب (الثلاثين من مجلس النواب) بـ 62 نائباً على أساس النواب الأحياء (93 نائباً) وليس على أساس الـ 99 نائب الذين يشكلون مجلس النواب (وهذا ما كان يرفع النصاب إلى 66 نائباً).

وتكرر الأمر في انتخابات رئاسة الجمهورية في العام 1989 مع انتخاب الرئيس رينيه معوض في 5 تشرين الثاني 1989 حيث اعتمد النصاب من الأحياء (71 نائباً)، ومع انتخاب الرئيس الياس الهراوي في 24 تشرين الثاني 1989 إثر اغتيال الرئيس معوض.

القانون: الأحياء هو النصاب

إزاء ارتفاع أعداد النواب المتوفين وصعوبة إجراء انتخابات عامة أو فرعية لملء المقاعد الشاغرة، عمد مجلس النواب إلى إقرار القانون الرقم 11 تاريخ 8 آب 1990 ونص في مادته الأولى «بصورة استثنائية وحتى إجراء انتخابات فرعية أو عامة وفقاً لأحكام قانون الانتخاب وبالنسبة إلى النصاب المقرر في الدستور. يعتبر عدد أعضاء مجلس النواب الأحياء» فقد كرس هذا القانون احتساب النصاب استناداً إلى عدد الأحياء وحسم الجدل بشأنه.

ولكن مع إجراء الانتخابات النيابية العامة في العام 1992 يعتبر هذا القانون بحكم الملغى ولا يمكن الاستناد إليه. من هنا كان يجب على مجلس النواب الحالي وبعد شغور 11 مقعداً وعدم إجراء الانتخابات الفرعية نتيجة عدة ظروف، إقرار قانون واضح بإعتماد النصاب من الأحياء وليس من مجموع النواب.

أسماء النواب الـ 32 الذين انتخبوا في العام 1972 وتوفوا ولم يتم انتخاب خلف لهم.

النائب	الطائفة	الدائرة	تاريخ الوفاة
صبري حمادة	شيوعي	بعليك- الهرمل	21 كانون الثاني 1976
مرشد الصمد	سني	المنية- الضنية	14 حزيران 1976
كمال جنبلاط	درزي	الشوف	16 آذار 1977 (اغتيال)
جوزف شادر	أرمن كاثوليك	بيروت الأولى	28 آذار 1977
طوني فرنجيه	ماروني	زغرتا	13 حزيران 1978 (اغتيال)
بهيج تقي الدين	درزي	الشوف	9 شباط 1980
أمين الجميل	ماروني	المتن	23 أيلول 1982 (انتخب رئيساً للجمهورية)
أمير مجيد أرسلان	درزي	عاليه	18 أيلول 1983
بيار الجميل	ماروني	بيروت الأولى	29 آب 1984
فؤاد غصن	روم أرثوذكس	الكورة	13 تشرين الأول 1984
عبد اللطيف بيضون	شيوعي	بنت جبيل	18 تشرين الأول 1984
موريس زوين	ماروني	كسروان	17 شباط 1985
منير أبو فاضل	روم أرثوذكس	عاليه	29 كانون الثاني 1987
نديم نعيم	ماروني	بعبدا	22 نيسان 1987
رشيد كرامي	سني	طرابلس	1 حزيران 1987 (اغتيال)
سليم الداود	درزي	البقاع الغربي- راشيا	3 حزيران 1987
كميل شمعون	ماروني	الشوف	7 آب 1987
سليمان العلي	سني	عكار	27 أيلول 1987
حسن زهمول الميس	سني	زحلة	25 كانون الثاني 1988
اسطفان الدويهي	ماروني	زغرتا	6 آذار 1988
سليم المعلوف	روم أرثوذكس	زحلة	27 نيسان 1988
لويس أبو شرف	ماروني	كسروان	15 نيسان 1989 (قتل بقذيفة في الأشرفية)
بشير الأعور	درزي	بعبدا	15 تموز 1989
ناظم القادري	سني	البقاع الغربي وراشيا	21 أيلول 1989 (اغتيال)
رينيه معوض	ماروني	زغرتا	5 تشرين الثاني 1989 بعد انتخابه رئيساً للجمهورية
الياس الهراوي	ماروني	زحلة	23 تشرين الثاني 198 بعد انتخابه رئيساً للجمهورية
كاظم الخليل	شيوعي	صور	23 نيسان 1990
باخوس حكيم	روم أرثوذكس	الكورة	27 آب 1990
فؤاد الطحيني	ماروني	الشوف	4 كانون الأول 1990
جوزف سكاف	روم كاثوليك	زحلة	5 تشرين الثاني 1991
منير حنين	ماروني	بعبدا	31 أيار 1992

المصدر: إعداد الدولية للمعلومات استناداً إلى تاريخ وفاة النواب المذكورة أسماءهم.

الحكومات اللبنانية بعد الطائف 20 حكومة، أكثريتها من 30 وزيراً تأخير في التشكيل وثقة بأصوات مختلفة

شهد لبنان منذ إقرار اتفاقية الطائف في العام 1989 وحتى الحكومة الحالية (تشكلت في 10 أيلول 2021)، 20 حكومة وفقاً للتالي:



- ترأس الرئيس رفيق الحريري 5 حكومات منها، وترأس نجله سعد الحريري 3 حكومات والرئيس نجيب ميقاتي 3 حكومات، وكل من الرؤساء سليم الحص وفؤاد السنيورة وعمر كرامي حكومتين، وترأس حكومة واحدة كل من رشيد الصلح، تمام سلام، وحسان دياب.
- 12 من هذه الحكومات ضمت كل منها 30 وزيراً، و4 حكومات ضمت كل منها 24 وزيراً، وحكومتين ضمت كل منها 14 وزيراً وحكومة ضمت 16 وزيراً وأخرى ضمت 20 وزيراً.
- تراوحت الثقة التي منحها النواب لهذه الحكومات ما بين 121 نائباً لحكومة الرئيس سعد الحريري في العام 2009 و59 نائباً لحكومة الرئيس عمر كرامي في العام 2004.
- نالت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الأولى في العام 2005، 109 نواب وانخفض العدد إلى 68 نائباً في حكومته الثانية عام 2011 وعاد وارتفع إلى 85 نائباً في حكومته الحالية.
- بعض الحكومات استغرق تشكيلها يومين (حكومة الرئيس رفيق الحريري في العام 2003 وحكومة الرئيس سليم الحص في العام 1998) بينما استغرق تشكيل حكومة الرئيس تمام سلام 315 يوماً. وكما استمرت حكومة الرئيس حسان دياب 366 يوماً في تصريف الاعمال.

1 حكومة	حكومات تضم 20 وزيراً	4 حكومات	حكومات تضم 24 وزيراً	12 حكومة	حكومات تضم 30 وزيراً
2 حكومتان	حكومات تضم 14 وزيراً	1 حكومة	حكومات تضم 16 وزيراً		

جدول يبيّن الحكومات اللبنانية الـ 20 بعد الطائف ومدة تشكيلها والثقة التي حصلت عليها.

المدة لتلاوة البيان الوزاري	مدة تشكيل الحكومة	امتناع	حجب الثقة	منح الثقة	عدد الوزراء	رقم مرسوم استقالة الحكومة وتاريخه	رقم مرسوم تشكيل الحكومة وتاريخه	الرئيس	الحكومة
يوم واحد	13 يوماً		إجماع النواب		14	859 1990/12/24	2 1989/11/25	سليم الحص	الأولى
17 يوماً	5 أيام	-	3	38	30	2417 1992/5/16	860 1990/12/24	عمر كرامي	الثانية
14 يوماً	4 أيام	3	5	76	24	2898 1992/10/31	2419 1992/5/16	رشيد الصلح	الثالثة
12 يوماً	8 أيام	3	12	104	30	6810 1995/5/25	2900 1992/10/31	رفيق الحريري	الرابعة

الحكومة	الرئيس	رقم مرسوم تشكيل الحكومة وتاريخه	رقم مرسوم استقالة الحكومة وتاريخه	عدد الوزراء	منح الثقة	حجب الثقة	امتناع	مدة تشكيل الحكومة	المدة لتلاوة البيان الوزاري
الخامسة	رفيق الحريري	6812 1995/5/25	9499 1996/11/7	30	76	18	5	4 أيام	12 يوماً
السادسة	رفيق الحريري	9501 1996/11/7	2 1998/12/4	30	102	19	-	14 يوماً	13 يوماً
السابعة	سليم الحص	4 1998/12/4	4334 2000/10/26	16	85	-	31	يومان	11 يوماً
الثامنة	رفيق الحريري	4336 2000/10/26	10055 2003/4/17	30	95	6	17	4 أيام	8 أيام
التاسعة	رفيق الحريري	10057 2003/4/17	13619 2004/10/26	30	85	13	13	يومان	8 أيام
العاشر	عمر كرامي	13621 2004/10/26	14321 2005/4/19	30	59	21	35	8 أيام	10 أيام
الحادية عشر	نجيب ميقاتي	14323 2005/4/19	14951 2005/7/19	14	109	1	2	5 أيام	8 أيام
الثانية عشر	فؤاد السنيورة	14953 2005/7/19	16 2008/7/11	24	92	14	2	20 يوماً	10 أيام
الثالثة عشر	فؤاد السنيورة	18 2008/7/11	2837 2009/11/9	30	100	5	2	45 يوماً	29 يوماً
الرابعة عشر	سعد الحريري	2839 2009/11/9	5816 2011/6/13	30	121	1	1	135 يوماً	30 يوماً
الخامسة عشر	نجيب ميقاتي	5818 2011/6/13	11215 2014/2/15	30	68	-	1	140 يوماً	23 يوماً
السادسة عشر	تمام سلام	11217 2014/2/15	1 2016/12/18	24	96	-	1	315 يوماً	33 يوماً
السابعة عشر	سعد الحريري	3 2016/12/18	4338 2019/1/31	30	87	4	1	46 يوماً	10 أيام
الثامنة عشر	سعد الحريري	4340 2019/1/31	6155 2020/1/21	30	111	6	-	253 يوماً	13 يوماً
التاسعة عشر	حسان دياب	6157 2020/1/21	8374 2020/9/10	20	63	1	20	34 يوماً	22 يوماً
العشرون	نجيب ميقاتي	8376 2021/9/10	-	24	85	15	-	47 يوماً	10 أيام

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى مراسيم تشكيل الحكومات المذكورة وإلى محاضر مجلس النواب.

قوانين انتخاب النواب كيف انقلبت المعايير الموحدة، إلى استنساخية وقوانين على القياس

منذ عقود طويلة تقرر قوانين لانتخاب أعضاء مجلس النواب لا تعتمد وحدة المعايير في تقسيم الدوائر أو في توزيع النواب ويتم تبرير الأمر بأنه مراعاة للتركيبة اللبنانية الطائفية- السياسية وأنه مسار معتمد منذ نشأة لبنان، ولكن مراجعة القوانين الانتخابية التي اعتمدت في مرحلة ما قبل الاستقلال تكشف عن قوانين انتخاب اعتمدت معايير محددة وواضحة في تحديد عدد النواب وتقسيم الدوائر وتوزيع النواب على هذه الدوائر.

تحديد عدد النواب

بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 1943/49 (مرفق) تم تحديد نواب الجمهورية اللبنانية بقسمة عدد الأهلالي على 23 ألفاً وهو الرقم المعين للمعدل الانتخابي. أما طوائف الأقليات التي يكون عدد المتتمين إليها دون نصف المعدل الانتخابي بزيادة واحد تضم بعضها إلى بعض ويكون لمجموعها الحق بعدد من الكراسي يعادل العدد الحاصل على قسمة مجموع المتتمين إلى هذه الطوائف على المعدل الانتخابي أو نصف هذا المعدل بزيادة واحد.

فإذا كان لطوائف الأقليات بمقتضى تطبيق الفقرة السابقة حق بكرسي خصص هذا الكرسي لمحافظة بيروت، وإذا كان لها الحق بكرسيين خصص أحدهما لمحافظة بيروت والآخر لمحافظة جبل لبنان التي تشتمل بعد بيروت على العدد الأوفر من الأقليات. واستناداً إلى هذه الآلية، فقد بلغ عدد النواب 54 نائباً.

توزع النواب على المحافظات والطوائف

استناداً إلى المرسوم الاشتراعي الرقم 1943/50 تم توزيع المقاعد (الكراسي) على المحافظات الخمس (التي اعتمدت بدوائر انتخابية) والطوائف كما في الجدول التالي وبلغ عدد الكراسي المخصصة للمسيحيين 32 كرسيًا مقابل 22 للمسلمين. إذ كان عدد المسيحيين حينها أكبر من عدد المسلمين ويشكلون نسبة 60% من الناخبين.

جدول يبيّن توزيع مقاعد النواب (يسمىها المرسوم الكراسي) على المحافظات والطوائف.

المحافظة	عدد المقاعد	السنة	الشيعة	الدروز	مجموع المسلمين	الموارنة	الروم الأرثوذكس	الروم الكاثوليك	أرمن أرثوذكس	أقليات	مجموع المسيحيين
بيروت	8	3	-	-	3	1	1	-	2	1	5
جبل لبنان	19	1	1	3	5	10	1	1	1	1	14
لبنان الشمالي	11	4	-	-	4	5	2	-	-	-	7
لبنان الجنوبي	10	1	6	-	7	1	1	1	-	-	3
البقاع	6	1	2	-	3	1	1	1	-	-	3
المجموع	54	10	9	3	22	18	6	3	3	2	32

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات إستناداً إلى المرسوم الاشتراعي الرقم 1943/50.

قطاع عام

80 ألفاً زيادة في أعداد الناخبين سنوياً

في كل عام تعدّ وزارة الداخلية والبلديات قوائم الناخبين حتى ولو لم يكن عام انتخابات بلدية أو اختيارية أو نيابية، وتبعاً لقانون الانتخاب تتضمن قوائم الناخبين بصورة إلزامية، الاسم الثلاثي لكل ناخب واسم والدته، ورقم سجله كما هو وارد في سجلات الأحوال الشخصية وجنسه وتاريخ ولادته ومذهبه. وتخصص في كل قائمة خانة خاصة تسجل فيها عند الاقتضاء، التعديلات التي تطرأ على العقود تصحيحاً أو تبديلاً مع ذكر مستندها القانوني. وتشطب من قوائم الناخبين أسماء الأشخاص الذين مضى على تاريخ ولادتهم مئة سنة وأكثر ولا يحول هذا الشطب دون إعادة قيدهم بطلب من صاحب العلاقة.

ويحدد القانون مهلاً لإنجاز هذه القوائم في الدوائر المعنية:

- دوائر النفوس بين 20 تشرين الثاني و20 كانون الأول: إعداد قوائم بأسماء الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية للقيود وترسلها إلى المديرية العامة للأحوال الشخصية.
- دائرة السجل العدلي بين 20 تشرين الثاني و20 كانون الأول: ترسل إلى المديرية العامة للأحوال الشخصية لائحة بأسماء الأشخاص المحكوم عليهم بجرائم مختلفة تحول دون ممارسة حق الاقتراع.
- المحاكم العدلية: على المحاكم العدلية بين 20 تشرين الثاني و20 كانون الأول أن ترسل إلى المديرية العامة للأحوال الشخصية لائحة بالأحكام النهائية الصادرة عنها في الجرائم التي تحول دون ممارسة حق الانتخاب.

وتقوم بعد ذلك المديرية العامة للأحوال الشخصية بتنقيح القوائم وفقاً لما يرد إليها وقبل الأول من شباط من كل سنة ترسل المديرية القوائم الانتخابية الأولية إلى البلديات والمخاتير بهدف نشرها وتصحيحها.

ويتم تصحيح هذه القوائم من قبل أصحاب العلاقة (ناخب أهمل قيده أو أخطأ في الاسم أو الشهرة) أو المسؤولين، وتنتهي المهلة في الأول من آذار ويتم تجميد القائمة الانتخابية في الثلاثين من شهر آذار من كل سنة وتبقى نافذة حتى الثلاثين من شهر آذار من السنة التي تليها وتعتمد هذه القوائم في أية انتخابات فرعية أو عامة تجري خلال المهلة التي تبدأ بين 30 آذار ولغاية 30 آذار من السنة التي تليها.

ويمكن تقصير المهل وإنجاز القوائم قبل 30 آذار ولكن في حال عدم إجراء التعديل، وإجراء الانتخابات في 27 آذار 2022 فإنه سيتم اعتماد القوائم المجمدة في 30 آذار 2021 وبالتالي حرمان نحو 80 ألف لبناني من الجيل الشاب من المشاركة في الانتخابات. فأعداد الناخبين تزيد سنوياً بنحو 54 ألفاً وفقاً للقوائم الانتخابية وإذا ما احتسبنا الوفيات التي تبلغ 26 ألفاً تصبح الزيادة الحقيقية نحو 80 ألفاً.

ويبين الجدول التالي تطور أعداد الناخبين خلال الأعوام 2009-2021 ومقدار الزيادة ونسبة النمو، حيث وصل متوسط الزيادة السنوية خلال الأعوام 2009-2021 إلى 54,436 ناخباً ووصل متوسط الزيادة السنوية خلال الأعوام 2017-2021 إلى 56,510 ناخب.

جدول يبيّن تطور أعداد الناخبين خلال الأعوام 2009-2021 ومقدار الزيادة ونسبة النمو.

السنة	عدد الناخبين	مقدار الزيادة	النسبة (%)
2009	3,258,573	-	-
2010	3,310,959	52,386	1.6
2011	3,334,676	23,717	0.7
2012	3,378,966	44,290	1.3
2013	3,458,884	79,918	2.3
2014	3,514,588	55,704	1.6
2015	3,567,503	52,915	1.5
2016	3,624,886	57,383	1.6
2017	3,682,158	57,272	1.5
2018	3,746,746	64,588	1.7
2019	3,803,558	56,812	1.5
2020	3,860,939	57,381	1.5
2021	3,908,200	47,261	1.2

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى أعداد الناخبين الصادرة عن المديرية العامة للأحوال الشخصية.

قطاع عام

الناخبون 2018-2021 ارتفاع بنسبة 4.3% والأكثرية في دوائر الشمال الأولى، الجنوب الثالثة والبقاع الثالثة

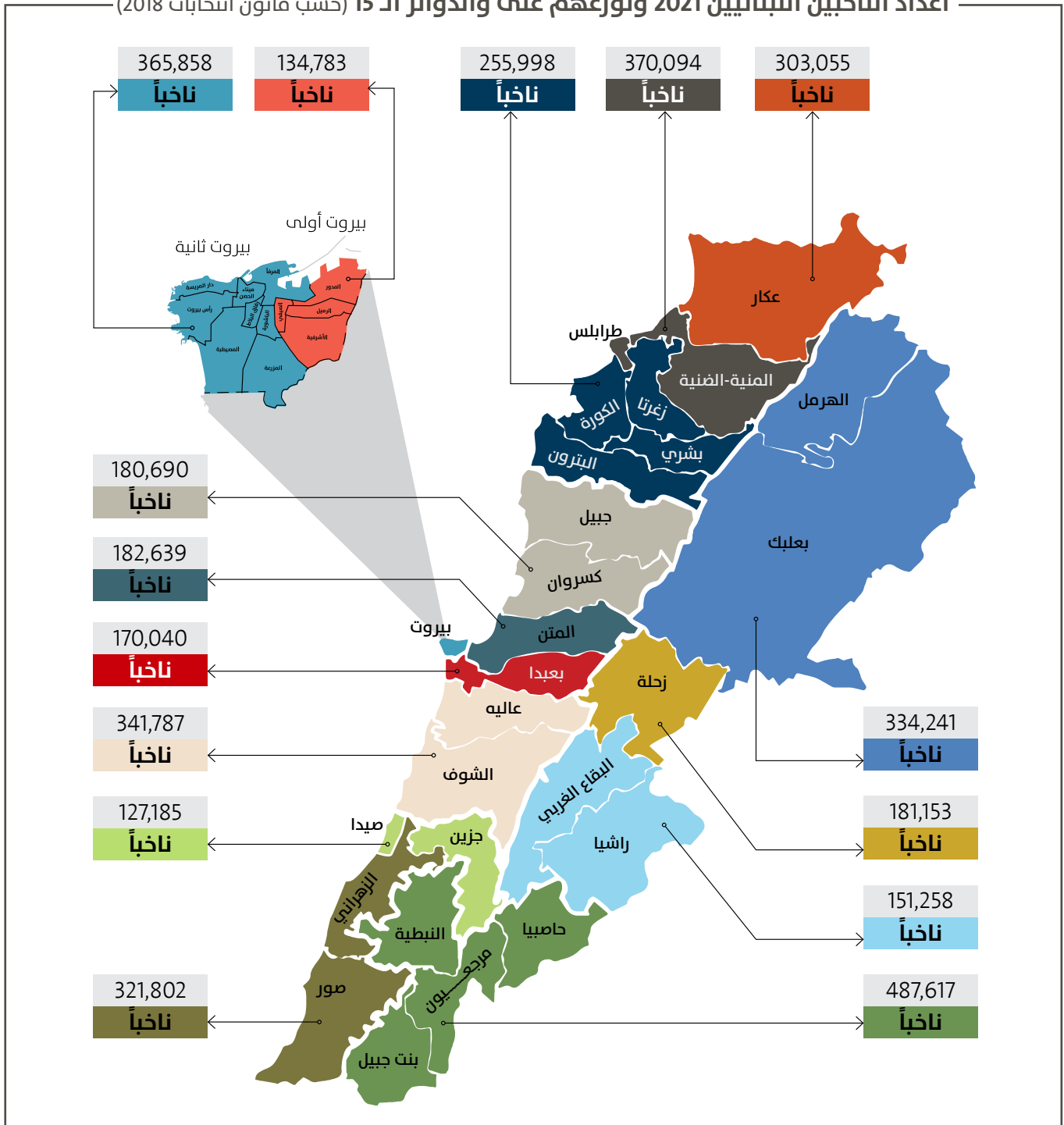
بين العامين 2018 و2021 ارتفعت أعداد الناخبين اللبنانيين من 3,746,746 ناخباً إلى 3,908,200 ناخباً أي بارتفاع 161,454 ناخباً ونسبته 4.3%. وقد اختلفت هذه النسبة بين دائرة وأخرى تبعاً لتركيب الناخبين الطائفية.



- ارتفعت في الدوائر حيث أكثرية الناخبين من الطوائف الإسلامية وتراوح ما بين 5% و 6.79%.
- انخفضت في الدوائر حيث أكثرية الناخبين من الطوائف المسيحية وتراوح ما بين 0.03% و 2.5%.
- النسبة الأدنى في الزيادة سجلت في دائرة بيروت الأولى وبلغت 0.03%.
- النسبة الأعلى سجلت في دائرة عكار وبلغت 6.79%.

وصل متوسط الزيادة السنوية خلال هذه الفترة 2018-2021 إلى نحو 53,818 ناخباً سنوياً وإذا ما احتسبنا أعداد الوفيات من الناخبين البالغة نحو 27 ألفاً يصبح معدل الزيادة السنوية نحو 80 ألفاً.

أعداد الناخبين اللبنانيين 2021 وتوزعهم على والدوائر الـ 15 (حسب قانون انتخابات 2018)



جدول يبين أعداد الناخبين وتوزعهم على الأقضية والدوائر في العام 2021 ومقدار الزيادة ونسبتها مقارنة مع العام 2018.

النسبة	الزيادة عن 2018	عدد الناخبين 2021	الدائرة الانتخابية
6.79%	19,265	303,055	الشمال الأولى - عكار
5.3%	12,743	250,073	طرابلس
5.8%	2,588	47,013	المنية
6.7%	4,619	73,008	الضنية
5.69%	19,950	370,094	الشمال الثانية
5.69%	2,945	81,128	زغرتا
3.7%	1,279	62,260	الكورة
2.1%	1,286	61,933	البترون
2.1%	1,072	50,677	بشري
2.6%	6,582	255,998	الشمال الثالثة
0.03%	47	134,783	بيروت الأولى
3.5%	12,444	365,858	بيروت الثانية
2.7%	2,250	84,750	جبل
1.8%	1,730	95,940	كسروان
2.2%	3,980	180,690	جبل لبنان الأولى
1.5%	2,720	182,639	جبل لبنان الثانية - المتن
2.3%	3,905	170,040	جبل لبنان الثالثة - بعبد
3.5%	7,158	209,647	الشوف
3.7%	4,759	132,140	عاليه
3.6%	11,917	341,787	جبل لبنان - الرابعة
5.1%	3,256	66,005	صيدا
2.3%	1,405	61,180	جزين
3.8%	4,661	127,185	الجنوب الأولى
6.1%	7,014	120,503	الزهراني
5.6%	10,596	201,299	صور
5.78%	17,610	321,802	الجنوب الثانية

النسبة	الزيادة عن 2018	عدد الناخبين 2021	الدائرة الانتخابية
%5.7	8,439	156,339	النبطية
%6.1	9,182	158,829	بنت جبيل
%6	6,910	121,772	مرجعيون
%5.2	2,521	50,677	حاصبيا
%5.87	27,048	487,617	الجنوب الثالثة
%3	5,285	181,153	البقاع الأولى - زحلة
%5.1	4,886	99,871	البقاع الغربي
%5.2	2,560	51,387	راشيا
%5.17	7,446	151,258	البقاع الثانية
%5.9	15,534	278,589	بعلبك
%5.8	3,064	55,652	الهرمل
%5.8	18,597	334,241	البقاع الثالثة
%4.3	3,746,746	3,908,200	المجموع العام
	161,454		

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى أعداد الناخبين في العامين 2018-2021.



قطاع عام

التعليم في لبنان مليون طالب و 2,796 مدرسة

بعد انقطاع لنحو عامين دراسيين بسبب جائحة كورونا يستعد الطلاب اللبنانيون للعودة إلى مقاعدهم الدراسية في ظل تحديات عديدة منها استمرار جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية-المالية وما سببته من انهيار في قيمة الرواتب وارتفاع في كلفة التعليم والنقل. فكيف هو واقع التعليم ما قبل الجامعي مع العودة المتوقعة إلى الصفوف؟



أعداد الطلاب

بلغ عدد الطلاب في التعليم العام ما قبل الجامعي في العام الدراسي 2020-2021، 1,053,956 طالباً بانخفاض عن العام الدراسي السابق بـ 15,780 طالباً حيث بلغ حينها 1,069,826 طالباً، ويتوزع هؤلاء الطلاب على قطاعات التعليم وفقاً للجدول رقم 1 التالي حيث أن الأكثرية 48.8% هي في التعليم الخاص غير المجاني.

جدول رقم 1: توزيع الطلاب على قطاعات التعليم في العام 2020-2021.

قطاع التعليم	عدد الطلاب	النسبة (%)
رسمي	384,741	36.5
خاص غير مجاني	514,988	48.8
خاص مجاني	116,691	11
أونروا	37,536	3.5
المجموع	1,053,956	% 100

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء في السنوات المذكورة.

توزيع الطلاب 2020-2021



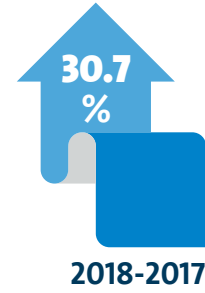
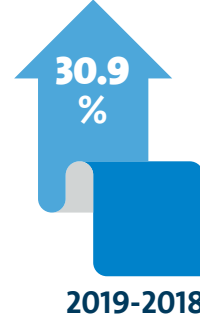
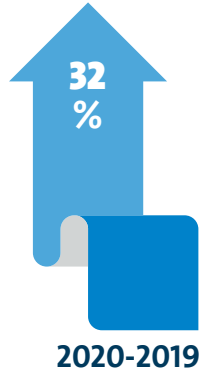
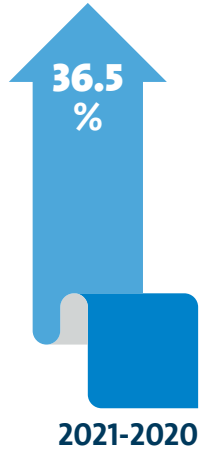
وكان لافتاً الارتفاع في أعداد الطلاب في التعليم الرسمي وارتفاع نسبتهم من إجمالي الطلاب وفقاً للجدول رقم 2 التالي إذ ارتفع عددهم 56,701 طالب وأصبحوا يشكلون نسبة 36.5% من إجمالي الطلاب. وهذا الارتفاع هو نتيجة انتقال الطلاب من التعليم الخاص المجاني (إذ انخفضت نسبتهم من 12.5% إلى 11%) والتعليم الخاص غير المجاني (إذ انخفضت نسبتهم من 52.7% إلى 48.8%) إلى التعليم الرسمي.

جدول رقم 2: تطور أعداد الطلاب في التعليم الرسمي.

السنة الدراسية	أعداد الطلاب في التعليم الرسمي	النسبة (%)
2018-2017	328,040	30.7%
2019-2018	332,126	30.9%
2020-2019	342,303	32%
2021-2020	384,741	36.5%

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء في السنوات المذكورة.

تطور نسبة الطلاب في التعليم الرسمي



عدد المدارس

وصل عدد المدارس في العام الدراسي 2020-2021 إلى 2,796 مدرسة مقارنةً بـ 2,861 مدرسة في العام السابق. وتم إقفال 66 مدرسة، منها 45 مدرسة في التعليم الخاص غير المجاني و21 مدرسة في التعليم الخاص المجاني وتم زيادة مدرسة رسمية. وتوزعت هذه المدارس على القطاعات:

- رسمي: 1,236 مدرسة
- خاص: 1,164 مدرسة
- خاص مجاني: 331 مدرسة
- أونروا: 65 مدرسة

عدد المدارس 2021-2020

أونروا



65 مدرسة

خاص مجاني



331 مدرسة

خاص غير مجاني



1,164 مدرسة

رسمي

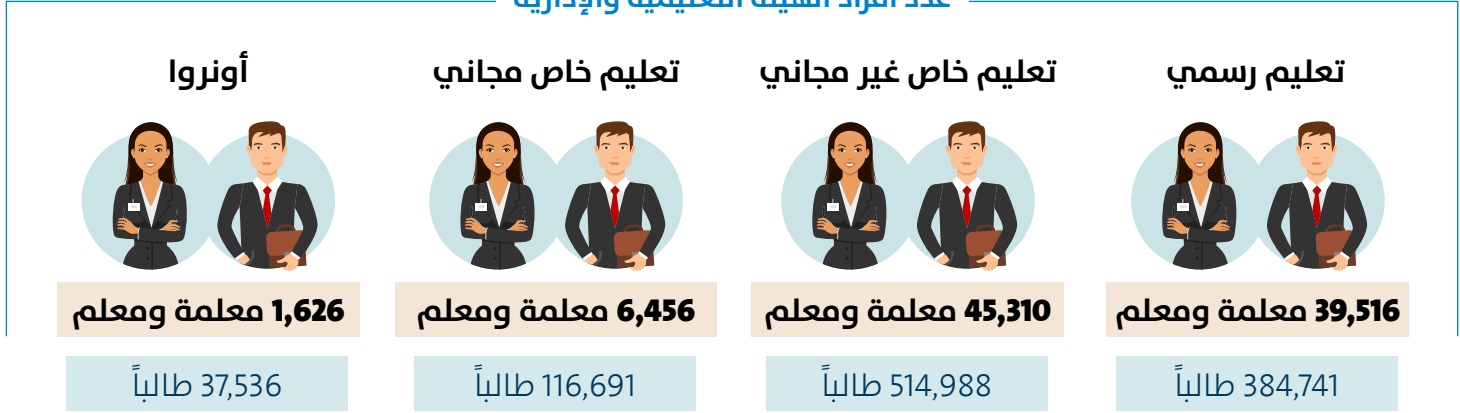


1,236 مدرسة

عدد أفراد الهيئة التعليمية والإدارية

بلغ عدد أفراد الهيئة التعليمية والإدارية 92,908 أفراد موزعين وفقاً للوضع الوظيفي والقطاع التعليمي كما في الجدول رقم 3 التالي، حيث يشكل من هم في الملاك نسبة 56% من العاملين (وهي نسبة متدنية ما تعكس عدم الاستقرار الوظيفي).

عدد أفراد الهيئة التعليمية والإدارية



جدول رقم 3: توزع أفراد الهيئة التعليمية والإدارية تبعاً للوضع الوظيفي ولقطاع التعليم.

المجموع	غيره	تقدمة	تعاقد	ملاك	القطاع التعليمي
39,516	2,571	905	17,575	18,465	التعليم الرسمي
45,310	1,460	416	16,126	27,308	التعليم الخاص
6,456	130	101	1,273	4,952	التعليم الخاص المجاني
1,626	50	11	287	1,278	الاونروا
92,908	4,211	1,433	35,261	52,003	المجموع

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء في السنوات المذكورة.

موازنة وزارة التربية والتعليم العالي

بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم العالي وفقاً لمشروع قانون موازنة العام 2021 1,879 مليار ليرة ما يمثل نسبة 10.3% من إجمالي نفقات الموازنة العامة المقدر، وتتوزع هذه النفقات على أبرز البنود التالية:

- المديرية العامة للتربية - رواتب وأجور: 46.5 مليار ليرة.
- إيجار مدارس - التعليم الأساسي: 20.2 مليار ليرة.
- الرواتب والأجور - التعليم الأساسي: 614 مليار ليرة.
- إيجار مدارس - التعليم الثانوي: 10.8 مليار ليرة.
- الرواتب والأجور - التعليم الثانوي: 336.5 مليار ليرة.
- مساهمة للمدارس الخاصة المجانية: 90 مليار ليرة.

قطاع عام

إقفال 66 مدرسة وصرف 8 آلاف موظف

أدت جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية- المالية إلى إقفال آلاف المؤسسات وصرف عشرات آلاف العمال. ولم يكن القطاع التربوي بمنأى عن هذه الأزمة، إذ تم إقفال عشرات المدارس الخاصة وصرف آلاف العاملين من موظفين وأفراد الهيئة التعليمية.



إقفال المدارس

وصل عدد المدارس في العام الدراسي 2019-2020 إلى 2,861 مدرسة منها 1,561 مدرسة خاصة، وفي العام 2020-2021 تم إقفال 66 مدرسة خاصة منها 21 مدرسة خاصة ومجانية و45 مدرسة خاصة غير مجانية. وتوزعت هذه المدارس تبعاً للمحافظات كما في الجدول التالي حيث أن العدد الأكبر من المدارس التي أقيمت كان في جبل لبنان وبلغ 32 مدرسة أي حوالي نصف المدارس التي أقيمت.

جدول يبين عدد المدارس الخاصة التي أقيمت وتوزعها على المحافظات.

المحافظة	عدد المدارس الخاصة المجانية التي أقيمت	عدد المدارس الخاصة التي أقيمت
بيروت	2	6
جبل لبنان	7	25
لبنان الشمالي	3	5
البقاع	2	1
لبنان الجنوبي	1	3
النبطية	3	3
عكار	2	2
بعلبك- الهرمل	1	-
المجموع	21	45

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى النشرة الإحصائية- المركز التربوي للبحوث والإنماء.

صرف الأساتذة والموظفين

أدى إقفال المدارس إلى صرف واستقالة وإحالة على التقاعد آلاف الأساتذة والموظفين وانخفض عددهم في العام الدراسي 2020-2021 إلى 92,908 موظف بعدما كان في العام الذي سبق 101,137 موظفاً أي بانخفاض 8,229 موظفاً. فقد انخفض عدد العاملين الداخليين في الملاك من 56,030 موظفاً إلى 52,003 موظفاً أي نحو 4,027 موظفاً، كما انخفض عدد المتعاقدين من 38,983 موظفاً إلى 35,261 موظفاً أي نحو 3,722 موظفاً.



كلفة زيادة رواتب العاملين في القطاع العام

مع تآكل القدرة الشرائية للعاملين في لبنان نتيجة تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية، تبرز بقوة ضرورة التعويض عن هذه الخسارة من خلال زيادة الرواتب والأجور للعاملين سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام. ولكل قطاع ظروفه وأوضاعه التي تسمح له بالزيادة من عدمها.

عدد العاملين في القطاع العام

يُقدر عدد العاملين في القطاع العام (من ضمنهم القوى العسكرية والأمنية والمعلمين) بنحو 320 ألفاً يضاف إليهم نحو 120 ألف مستفيدين من رواتب تقاعدية أي إن الدولة تشكل مصدر دخل بنحو 440 ألف شخص.

كلفة العاملين في القطاع العام

وصلت كلفة العاملين في القطاع العام والمتقاعدين في العام 2020 إلى نحو 9,883 مليار ليرة مقارنة بـ 10,146 مليار في العام 2019، وهذا التراجع مرده إلى كلفة تعويضات نهاية الخدمة التي تراجعت من 972 مليار ليرة إلى 426 مليار ليرة وذلك نتيجة تجميد الإحالة إلى التقاعد المبكر وعدم دفع تعويضات نهاية الخدمة. ويبين الجدول التالي كلفة الرواتب والأجور بين العامين 2019 و2020.

جدول يبين كلفة الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد في العامين 2019-2020.

الرواتب	2019 (بمليار ليرة)	2020 (بمليار ليرة)	مقدار الزيادة أو التراجع (بمليار ليرة)	نسبة الزيادة أو التراجع (%)
رواتب وأجور وتقديرات اجتماعية	6,032	6,138	+ 106	+ 1.75
معاشات التقاعد	2,690	2,852	+ 162	+ 6
تعويضات نهاية الخدمة	972	426	- 546	- 56
تحويلات الرواتب إلى مؤسسات عامة	452	467	+ 12	+ 3.3
المجموع	10,146 مليار ليرة	9,883 مليار ليرة	- 263 مليار ليرة	- 2.5 %

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى تقرير مرصد المالية العامة الصادر عن وزارة المالية.

كلفة الزيادة

في حال قررت الحكومة زيادة الأجور بنسبة التراجع الذي أصابها أي 92% فإن الكلفة الإجمالية للرواتب والأجور قد تصل إلى 18,975 مليار ليرة سنوياً، وهو مبلغ كبير لا قدرة على تحمله. وفي حال قررت اعتماد الزيادة بنسبة 25% فإن الكلفة الإجمالية قد تصل إلى 12,353 مليار ليرة وهي تشكل نسبة 91% من إيرادات الدولة المقدّرة في العام 2021 (تقدّر الإيرادات بـ 13,573 مليار ليرة) ما يعني استحالة أية زيادة من دون زيادة الضرائب والرسوم لزيادة الإيرادات وتمويل نفقات الدولة الأخرى غير الرواتب والأجور.



استيراد المشتقات النفطية في لبنان 25% من فاتورة الاستيراد

اعتمد لبنان منذ انتهاء الحرب على الفيول والمازوت لتشغيل معامل توليد الطاقة الكهربائية بعدما تراجع اعتماده على الطاقة الكهربائية، كما لم يتم اعتماد خطة للنقل العام بل أصبحت وسيلة النقل الخاصة هي الوسيلة الأساسية للنقل. كل هذا أدى إلى ارتفاع في كلفة استيراد المشتقات النفطية التي أصبحت تشكل نسبة 25% من فاتورة الاستيراد. فخلال الأعوام 2012-2020، وصلت قيمة البضائع والسلع التي استوردها لبنان إلى 173.3 مليار دولار منها 42.5 مليار قيمة المشتقات النفطية.

تطور الاستيراد

نتيجة ارتفاع استهلاك المشتقات النفطية لتوليد الكهرباء أو لسير السيارات والآليات ارتفع حجم الاستيراد سنوياً وفقاً لما هو مبين في الجدول التالي.

ارتفاع كبير في استهلاك المازوت من متوسط نحو 3 ملايين طن سنوياً في الأعوام 2012-2015 إلى متوسط نحو 4.3 ملايين طن سنوياً في الأعوام 2016-2020 أي بارتفاع مقداره 1.3 مليون طن ونسبة 43.3%. وهذا مؤشر مهم مرتبط بأمريين أساسيين: الأول تراجع إنتاج الكهرباء وبالتالي تشغيل المولدات والأمر الثاني ربما يكون ارتفاعاً في عمليات التهريب.

ارتفاع في استهلاك البنزين من نحو 1.6 مليون طن في العام 2012 إلى 2.1 مليون طن في العام 2019، أي بزيادة 500 ألف طن ونسبة 31.2%.



جدول يبيّن حجم وقيمة الاستيراد السنوي للمشتقات النفطية 2012-2020.

2014		2013		2012		السنة
القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	
255,875	259,064	257,054	245,043	272,394	246,027	بنزين 98 أوكتان
1,408,420	1,465,940	1,412,394	1,376,982	1,520,899	1,412,282	بنزين 95 أوكتان
2,532,023	2,821,305	2,764,389	2,879,790	2,965,217	3,028,684	مازوت
1,051,367	1,637,856	903,390	1,356,248	1,400,216	1,905,350	فيول
224,622	247,735	225,006	232,236	222,959	211,239	غاز
23,121	24,122	26,740	26,473	25,991	24,338	كيروزان
5,495,428	6,456,022	5,588,973	6,116,772	6,407,616	6,827,920	المجموع
21,437,324	16,918,154	22,020,118	17,057,171	22,036,924	16,637,031	مجموع الاستيراد العام
%25.6	%38.2	%25.4	%35.8	%29	%41	نسبة استيراد المشتقات النفطية من إجمالي الاستيراد

2017		2016		2015		السنة
القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	
177,222	296,700	153,834	297,582	170,983	273,123	بنزين 98 أوكتان
1,010,339	1,767,626	856,601	1,743,719	969,861	1,631,144	بنزين 95 أوكتان
2,044,855	4,251,626	2,354,346	4,605,012	1,854,337	3,089,958	مازوت
633,975	1,826,009	450,707	1,688,777	547,862	1,653,279	فيول
142,083	235,704	116,964	238,534	130,792	229,348	غاز
18,571	34,427	15,301	33,065	14,709	26,222	كيروزان
4,027,045	8,412,092	3,947,753	8,606,689	3,688,544	6,903,074	المجموع
19,582,209	18,974,943	19,118,990	18,927,793	18,594,657	17,244,649	مجموع الاستيراد العام
%20.6	%44.3	%20.6	%45.5	%19.8	%40	نسبة استيراد المشتقات النفطية من إجمالي الاستيراد

2020		2019		2018		السنة
القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	القيمة (ألف دولار)	الحجم (طن)	
75,500	157,152	172,898	263,185	205,676	280,420	بنزين 98 أوكتان
761,400	1,680,496	1,158,668	1,837,073	1,216,074	1,730,472	بنزين 95 أوكتان
1,668,630	4,118,926	3,197,454	5,128,983	2,083,071	3,140,740	مازوت
493,214	1,429,495	1,722,399	3,859,417	189,126	457,842	فيول
113,568	227,400	123,464	231,597	150,068	232,852	غاز
8,295	17,344	21,059	31,953	26,562	36,826	كيروزان
3,120,607	7,630,813	6,395,942	11,352,208	3,870,577	5,879,152	المجموع
11,309,733	13,474,659	19,239,394	19,351,042	19,979,509	15,855,024	مجموع الاستيراد العام
%27.6	%56.6	%33.2	%58.7	%19.4	%37	نسبة استيراد المشتقات النفطية من إجمالي الاستيراد

المصدر: إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى المديرية العامة للجمارك.

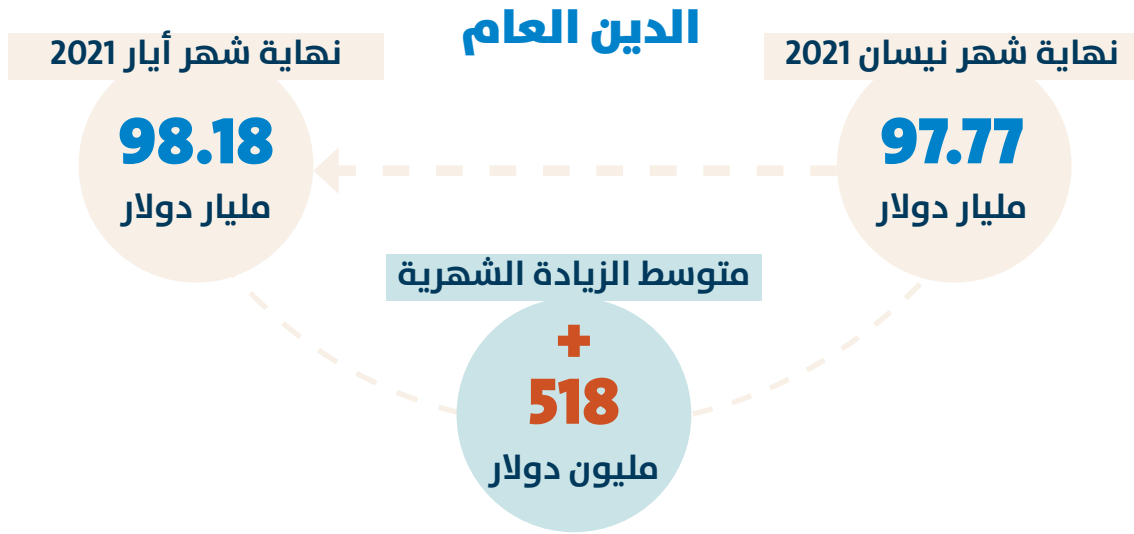
قطاع عام

الدين العام
100 مليار دولار
= 796 ألف مليار ليرة

منذ سنوات أطلق العديد من الخبراء الماليين والاقتصاديين تحذيرات من مخاطر الاستمرار في سياسة الاستدانة وتنامي الدين العام ليصل إلى 100 مليار دولار لما لهذا الرقم من آثار نفسية سيئة.

واليوم تحققت التوقعات ووصل الدين العام إلى 100 مليار دولار، مع انهيار مالي واقتصادي تجاوز بوقعه السيئ تأثير وصول الدين العام إلى 100 مليار دولار.

فاستناداً إلى إحصاءات جمعية مصارف لبنان بلغ الدين العام في نهاية شهر نيسان الماضي 97.77 مليار دولار ووصل إلى 98.18 مليار دولار في نهاية شهر أيار مرتفعاً بمقدار 2.59 مليار دولاراً منذ بداية العام الحالي، أي بمتوسط شهري مقداره 518 مليون دولار. واستناداً إلى ذلك، فإن الدين العام في نهاية شهر أيلول 2021 يكون قد تجاوز 100 مليار دولار.



توزع الدين العام بالليرة والدولار

ويتوزع هذا الدين بنسبة 62% بالليرة اللبنانية و38% بالعملة الأجنبية. وإذا كان هذا الدين العام مقيماً بالدولار قد وصل إلى 100 مليار دولار فإنه وفي حال احتساب الدين العام بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر صرف الدولار بـ 20,500 ليرة (كما هو حالياً في 5 تشرين الثاني 2021) فإنه مقيماً بالدولار ينخفض إلى 42.5 مليار دولار، ومقيماً بالليرة اللبنانية يرتفع من 150 ألف مليار ليرة إلى 872 ألف مليار ليرة وهذا مبلغ ضخم لا قدرة للبنان على سداه لأن دخل الدولة هو بالليرة اللبنانية ولا يزيد عن 14 ألف مليار ليرة سنوياً.

الدائنون

يتوزع الدين العام (بالليرة وبالدولار) على الدائنين كما يلي:

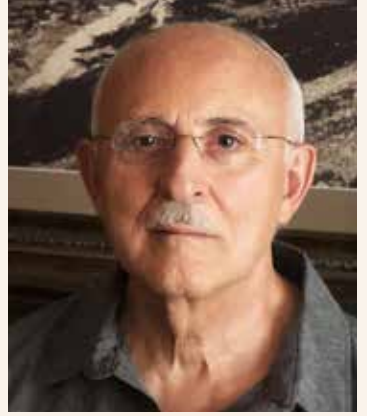
- مصرف لبنان: 43%
- المصارف اللبنانية: 27%
- المصارف الخارجية: 18%
- مؤسسات عامة والقطاع غير المصرفي: 12%

تبقى الإشارة أن هذا الدين العام لم يكن يتجاوز 3.5 مليار دولار في العام 1992 لكن العجز المستمر في الموازنة العامة واللجوء إلى الاستدانة في ظل الفوائد المرتفعة (وغير المبررة) أدى إلى بلوغ الدين العام هذا المستوى العالي والخطير.

نانتيوس (الرسول)

[أعيد طبعها من مجلة الجمعية الطبية لولاية أوكلاهوما، تموز/يوليو-آب/أغسطس 2021-]

بقلم الدكتور حنا سعادة



الله. لم يصفق له أحد بل كان الصمت بمثابة وسيلة بديهية للترحيب به.

استهل كلامه قائلاً: «زملائي البشر، أعلم أنكم تنحدرون من بلدان وديانات مختلفة. إن ديانتني الجديدة التي تحب بلدانكم ودياناتكم كافة تُدعى ايلبيدا (أي أمل باللغة اليونانية). وقد أنزلت عليّ عندما يئسُ من المعاناة الإنسانية ومنحنتني أملاً جديداً أتطع إلى نقله إليكم».

عند سماع ذلك، نظر السيد تو أو ريان إليّ بعيون مبتسمة وكأنّ أذنيه تسمع الكلام باللغة الفرنسية، ثم قال لي: «إنّه يتكلّم الفرنسية».

وبما أنّ أذنيّ كانتا تسمعان كلامه باللغة الإنجليزية، نظرتُ حولي واكتشفتُ أنّ جميع الحاضرين في القاعة يصغون إلى حديثه باستغراب. سمعتُ أحدهم يقول «إنّه يتكلّم الألمانية»، وآخرين يقولان «إنّه يتكلم الإسبانية»، «إنّه يتكلم الإيطالية».

هنا تساءلتُ بيني وبين نفسي: «أيعقل أن يحمل صوته لغات الأذان التي تسمعه؟»، «وهل هذه هي عجيبته الأولى؟» كنتُ خائفاً من تصديق أفكاري، لكن مع استكمال المحاضرة، بدا الجميع مندهشين، يومنون برؤوسهم في نفس اللحظة ويتسمون في نفس اللحظة ويتبادلون التعابير المبهرة في تزامن متناغم. وأخذ السلام المبهج يملّس ببطء ملامح الحضور المجمعدة.

كانت ديانتني بسيطة وصريحة وخالية من التعابير المملّفة. فقد سرد رسائله التنويرية الثلاث عشرة، مؤكداً أنها ليست وصايا. في ما يلي تعداد لرسائله التنويرية الثلاث عشرة.

بينما كنتُ أنا وزوجتي في مخيم دوشا (أي روعي في اللغة الإسبانية) في هوموسايا (Homosapia)، التقينا بالسيد تو أو ريان (أي الكل أو لا شيء باللغة الفرنسية). كان يومنا الأول في ذلك المخيم، وتواجد هناك أشخاص من شتى أنحاء العالم أتوا للاستماع إلى تعاليم الديانة الجديدة التي أنزلت على الزعيم الروحي، المهاتما نانتيوس (أي الرسول ذو الروح العظيمة في اللغة السنسكريتية واللاتينية). وقبل أن تبدأ المحاضرة، سألتني السيد تو أو ريان ما إذا كانت ستكون باللغة الفرنسية، طارحاً عليّ السؤال باللغة الفرنسية «هل سيتم إلقاء المحاضرة باللغة الفرنسية؟»

وحيث أنّ الحضور كان من جميع أنحاء العالم، أجبته بكلتي اللغتين: «باللغة الإنجليزية، بالتأكيد».

وبسبب إجابتي القاطعة، اضطرب وجهه وتبدلت ملامحه. وبدا واضحاً أنه لم يكن يتقن اللغة الإنجليزية بشكل جيد وتلقى دعوته باللغة الفرنسية، إذ جاء رده باللغة الفرنسية «ولكنني تلقيت دعوتي باللغة الفرنسية».

فقلت له باللغتين: «دعوتي كانت باللغة الإنجليزية».

وربما كان جميع من حولنا يجرون محادثات مماثلة. لقد سمعت عبارات تعجب باللغات الأردية والفارسية والروسية والإسبانية والعربية والصينية والأرمنية واليونانية والعديد من اللغات الأخرى. وكلما علا صوت الحوارات، كلما ارتسمت ملامح القلق على أوجه الحاضرين. غير أن الضحيج تلاشى بغتة مع ظهور المهاتما نانتيوس على المسرح وهو يتسم ابتسامة واسعة كأفق بحر هادئ. كان يرتدي ملابس بسيطة وأنيقة ووجهه محمر خجلاً من لطف

الرسالة التنويرية الأولى - «تذكروا أن عقولنا تخدعنا، وليس من الحكمة الوثوق بمن يخدعنا. فلا تثقوا في آراء عقولكم. إن العقول تصدر آراء مرتجلة دون التدقيق في الأدلة، لذا تحدوا هذه الآراء من خلال صرف وقت أكثر في دحضها وليس في إثبات صحتها. فالزمن والتاريخ يدحضان معظم الآراء العفوية، غير المدروسة والعميقة».

الرسالة التنويرية الثانية- «كونوا حريصين على إيمانكم وابنوه على الحكمة لأنكم ستصبحون ما تؤمنون به. فالمعتقدات الشعبية المبنية على العواطف ليست بمعتقدات صحيحة. خذوا وقتكم في التفكير بما أنتم على وشك تصديقه. إن المعتقدات هي أمر غاية في الخطورة لأنها بمجرد أن تتسلل إلى عقولكم ستسيطر عليها- كما يفعل الإدمان والوهم والهاجس- وستجدون صعوبة في تحرير أنفسكم من عبوديتها».

الرسالة التنويرية الثالثة- «إن أدمغتك لا تفك تعج بعدد لا يحصى من الأفكار. وأفكار الدماغ ليست هي أفكاركم لأنها تتسلل دون إذن إلى وعيككم. إحدروا من الأفكار التي لم تفرحوا عنها. سواء أكانت إيجابية أم سلبية، فهي ليست أفكاركم ولا ينبغي الوثوق بها. إنها ليست سوى أصداء متقطعة لكل ما سبق أن حفظه دماغكم. يمكن أن تظهر في صورة مشاعر جريئة، انطباعات أولية، تخيلات، أحلام اليقظة أو أشياء مألوفة. اصرفوها عنكم كما كنتم ستفعلون بأي ضيف حضر دون دعوة أو سابق إنذار، وركزوا بشكل رئيسي على أفكاركم الخاصة».

الرسالة التنويرية الرابعة- «لا تفكروا بمشاعركم ولا تشعروا بأفكاركم، بل استخدموا عقلكم المفكر لتصفية مشاعركم. إن المشاعر متقلبة، تأتي وتذهب كما يحلو لها. وقد تلتهب كثيران خرجت عن السيطرة. احذروا من المشاعر القوية التي يمكن أن تخدعكم وتخونكم وتدفعكم إلى الضلال. ولا تخطئوا في اعتبار قوة المشاعر مقياساً لصدقها».

الرسالة التنويرية الخامسة- «احذروا من الطاعة العمياء. ولا تترددوا في تغيير آرائكم عند تبدل الأدلة والحقائق والوقائع. إن كنتم لا تحاولون جاهدين التفكير بحرية وبشكل صائب، ستصبحون عبيداً لأفكار الآخرين».

الرسالة التنويرية السادسة- «اكبحوا جماح رغباتكم بكياسة. وشدوا لجام الرغبات التي تنتهي بالإشباع أو بالخيبة خشية أن تسحبكم إلى الأزقة المظلمة. إن الرغبات النبيلة السامية والجشعة هي تلك التي، من خلال الحب والفن والعلوم والمثل الإنسانية، تحيي وترفع معنوياتكم. وحتى هذه الرغبات يجب أن تُكبح كي لا تؤدي إلى ندم لا يمكن تداركه وحزن لا عزاء له».

الرسالة التنويرية السابعة- «اعبدوا ربكم من كل قلبكم. فالعبادة هي تأمل وبحث عن الذات وطمأنينة. لا تمارسوا العبادة من أجل الله ولأنكم مضطرين إلى ذلك. فرب الكون ليس بحاجة إلى عبادتكم، بل أنتم من تحتاجونها».

الرسالة التنويرية الثامنة- «لأننا نحن أدمغتنا ولأن أدمغتنا مبرمجة بطبيعتها ونشأتها وتجاربها- ولا يخضع أي منها لسيطرتنا- لا يجب أن نفتخر بجميع الإنجازات التي حققناها أو أن نحمل أنفسنا كامل المسؤولية عن تصرفاتنا السيئة. إن الإنجازات والتصرفات هي ثمرة الأدمغة، والأدمغة هي ثمرة الحياة، والحياة هي هبة منحها الله للجميع بالتساوي. وبالتالي، بما أن أدمغتنا ليست سوى هبات من الحياة، علينا تجنب الغطرسة واستبدالها بالتواضع والامتنان».

الرسالة التنويرية التاسعة- «يدل اللوم على ضعف الدماغ. فهو يحكم على أخطاء الأشخاص أو المجموعات دون أن يفهم برمجة عقولهم. لذا يجب تهذيب العقول المبرمجة بشكل سيئ وليس الحكم عليها. يجب تصحيحها بعناية وفرح- بعناية لأن العقول السيئة البرمجة تولد معاناة ذاتية، ويفرح لأننا المحظوظون الذين لم تثقل كاهلهم العقول الفاسدة».

الرسالة التنويرية العاشرة- «إن الإنسانية هي سلسلة من الأدمغة المبرمجة. وبمجرد أن نعي ذلك، سنستنتج أن الصراعات البشرية ما هي إلا صراعات بين الأدمغة التي لا تقبل ولا تفهم برمجة العقول المتعارضة. وما أن نعرف بأننا لا شيء سوى سلسلة تاريخية من الأدمغة المبرمجة، ستخف حدة الصراعات وسينمو فهمنا للدماغ البشري».

الرسالة التنويرية الحادية عشرة- «يمكننا جميعاً تهذيب أدمغتنا المبرمجة، غير أن ذلك يتطلب تنويراً. والتنوير

«استيقظ، استيقظ»، صرخت زوجتي وهي تهزني بقوة.
«أنت تتمتع نوعاً من الكلام الفارغ وأخوك يتصل على الهاتف ويريد التحدث إليك».
«أخي؟»

«نعم، أخوك الوحيد عزيزي. استيقظ وكلمه. إنه يتصل من لبنان ويقول إن الأمر عاجل».

بكي أخي قائلاً: «لقد توفت أُمي للتو. فقد أصيبت بسكتة دماغية. آه، إنها لم تتألم. آه، لقد ماتت وهي تتمتع بشيء غير مفهوم».

«وماذا كانت تقول؟»

«ما قالته لا معنى له على الإطلاق».

أكملت مضرراً على السؤال: «لكن ما الذي قالته حتى اعتبرت أنه لا يحمل أي معنى؟»

«لقد كررت وعددت الأشياء نفسها مراراً وتكراراً، إلى أن توقفت عن التنفس».

«كررت وعددت الأشياء نفسها؟ ما الذي كررته وعددته؟»

«لقد قالت نانتيوس -واحد وأخذت نفساً عميقاً، نانتيوس - اثنين وأخذت عدة أنفاس أخرى، نانتيوس - ثلاثة وأخذت أنفاساً أعمق، وكررت هذا الأمر وهي تتنفس بشكل أعمق وأكثر كثافة مع كل تعداد، إلى أن وصلت إلى نانتيوس - ثلاثة عشر».

«هنا اختنق أخي بدموعه المحبوسة في عينيه. وبعد أن منحته بضع لحظات ليهدأ، ألححت عليه قائلاً: «من فضلك يا أخي، أكمل. يجب أن أعرف».

«عندما قالت نانتيوس -ثلاثة عشر، تنهدت بجهد عدة تنهدات عميقة ثم أغضت عينها وابتسمت مسلماً روحها».

«أنا معتادٌ على النوم وفي أحلامي أتخيل نفس الأشياء التي يتخيلها المجانين عندما يستيقظون».

رينيه ديكرت (1596-1650)

يفرض على حسنا الأخلاقي القوي إيجاد المفاهيم الخاطئة وتصحيحها. إنه إصلاح مؤلم لأنه يغيّر من كنا نعتقد أننا نحن، ومسعى يهدف إلى إنكار الذات وتهدة النفس بل ويتطلب جهداً كبيراً. وهذا ما تقاومه برامجنا الفردية والجماعية بشراسة».

الرسالة التنويرية الثانية عشرة - «لا تسمحوا لفضائكم الزمني أن يقسمكم إلى مجموعات متناحرة وغير عقلانية. فأنتم جميعاً تشكلون جزءاً من السلسلة البشرية التاريخية المبرمجة - السلسلة التي لا يمكن قطعها على الإطلاق، وبالتالي لا يجب إخضاعها للعبة شد الحبل العنيفة».

الرسالة التنويرية الثالثة عشرة - «إن عقولكم وأجسادكم وحياتكم مستعارة، ويجب إرجاعها عند طلب استردادها. افرحوا لأنكم حصلتم على قرض دون فوائد وقوموا بتسديده بكل امتنان عندما يُطلب منكم ذلك».

عانقوا الموت كما تعانقون أصدقاءكم النبلاء؛ فهو يحميكم من المرض والوهن والمعاناة؛ ويجعل الحياة ثمينة وذات معنى؛ ويفسح المجال أمام من يقفون في الطوابير، منتظرين الموافقة على القرض المعفى من الفائدة.

لا تكمن المأساة في الموت المتأخر، إنما في الوهن المتأخر.

تخيّلوا معاناة الخلود - معاناة الإزدحام والشيخوخة والوهن الأبدية - وعندها ستدركون السبب وراء كون الموت منقذاً قوياً ونعمةً وخلصاً ووسام شرف».

عندما أنهى المهاتما نانتيوس رسالته التنويرية الثالثة عشرة، ابتسم وقال: «لن تكون هناك أسئلة لأنني لا أجيب على الأسئلة. أنتم من يجب أن تفكروا في الأسئلة التي تطرحها عقولكم وأن تصيغوا إجاباتكم الخاصة. ولن يكون هناك تصفيق لأن التصفيق هو رد فعل الحضور الذي يشل التفكير الدقيق».

ثم، أمام أعيننا المحملقة، اختفى المهاتما نانتيوس تدريجياً عن الأنظار كخيال يتبدد. تجمّد الحضور في حالة ذهول، وككتلة جليدية، أخذ يذوب ويختفي في صمت مبلل بالخوف والقلق.



قرية التليل في عكار

دخلت قرية التليل في عكار وسائل الإعلام منذ فجر يوم الأحد 15 آب 2021، بعد انفجار خزان للبنزين ما أدى إلى سقوط 31 ضحية، وأكثر من 80 مصاباً نحو 5 منهم حروقهم خطيرة.

الموقع

تقع قرية التليل في منطقة الدريب الأوسط في محافظة عكار على ارتفاع 320 متراً عن سطح البحر وتمتد على مساحة 430 هكتاراً، تبعد عن العاصمة بيروت 125 كلم وعن طرابلس 35 كلم. ويمكن الوصول إليها عبر سلوك طريق، بيروت- طرابلس- حلبا- الكويخات- التليل، وتبعد عن الحدود السورية- اللبنانية مسافة 11 كلم.

التركيبة السكانية- طائفيًا

يقدر عدد السكان المسجلين في سجلات البلدة بنحو 1,650 نسمة.

ويتوزع السكان طائفيًا كما يلي:

موارنة: 42%

روم أرثوذكس: 40%

روم كاثوليك: 11%

طوائف أخرى: 7%

التركيبة العائلية

في قرية التليل العديد من العائلات تتوزع على عدة انتماءات طائفية، ومنها:

الروم الأرثوذكس

- الفياض
- إبراهيم
- أسعد
- الحاضر
- المشرقي
- الياس
- منصور
- وهبة
- سلمان
- صايغ
- طعمة
- عبد الله

موارنة

- صعب
- إسحاق
- عبود
- عواد
- غوار
- طنوس
- الخوري
- الشيخ
- بطرس
- حبيب
- سلوم
- الياس

روم كاثوليك

- عبدو
- منصور

علويون وشيعة

- أسعد
- كفا

التركيبة السياسية

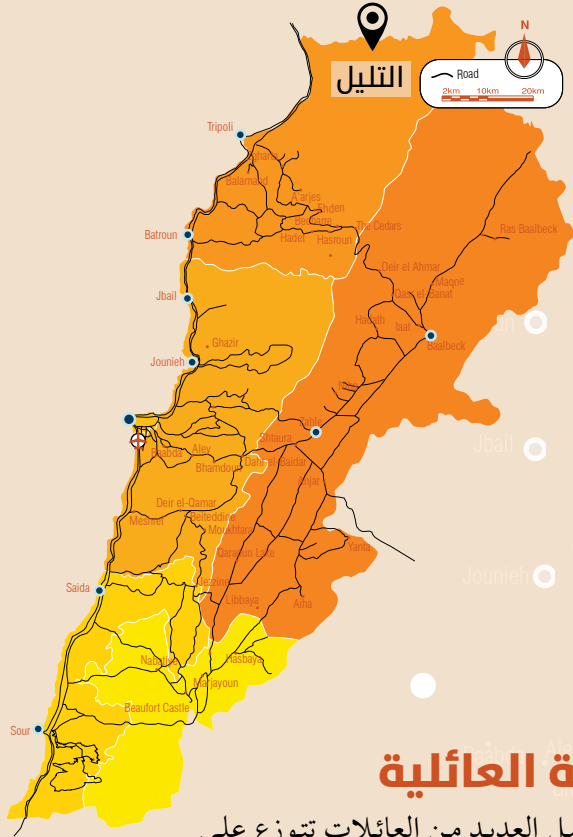
في الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في العام 2018 بلغ عدد الناخبين المسجلين 1,188 ناخباً اقترع منهم 472 مقترعاً توزعت أصواتهم كما يلي:

لائحة عكار القوية (التيار الوطني الحر-الجماعة الإسلامية- النائب مصطفى الحسين): 171 صوتاً، أي بنسبة 36%، ونال المرشح أسعد درغام 129 صوتاً.

لائحة المستقبل لعكار (تحالف المستقبل- البعيني- القوات اللبنانية): 135 صوتاً، أي بنسبة 28.6%، ونال النائب هادي حبيش 83 صوتاً.

لائحة لبنان السيادة (المدعومة من اللواء أشرف ريفي): 118 صوتاً، أي بنسبة 25%، ونال المرشح إليي أسعد سعد 113 صوتاً.

لائحة القرار لعكار (تحالف النواب السابقين وجيه البعيني- مخايل الضاهر- كريم الراسي- المردة- الحزب القومي): 37 صوتاً، ونال المرشح إميل عبود 27 صوتاً.



عائلات بو ضلع

في كفرحبو

الضلع هو أحد عظام القفص الصدري في الانسان، وهو اسم عائلة يبلغ عدد أفرادها 85 فرداً ينتمون إلى طائفة الروم الأرثوذكس ويتواجدون في بلدة كفرحبو (قضاء المنية-الضنية تبعد عن بيروت مساحة 90 كلم وعن طرابلس 15 كلم).

عائلات قنبور

سنة وكاثوليك في البقاع الغربي

القنبور هو طائر يقتات من الحشرات والبذور البرية، صغير الحجم مستطيل الجناحين دائم التغريد يعيش في البلاد الحارة والمعتدلة. وهو أيضاً اسم عائلات لبنانية يصل عدد أفرادها إلى نحو 120 فرداً ويتوزعون تبعاً للطائفة ومكان القيد كما يلي:

- سنة: 65 فرداً - ويتواجدون في بلدة الخيارة في البقاع الغربي.
- روم كاثوليك: 55 فرداً - ويتواجدون في بلدة جنين في البقاع الغربي.

عائلات شبر

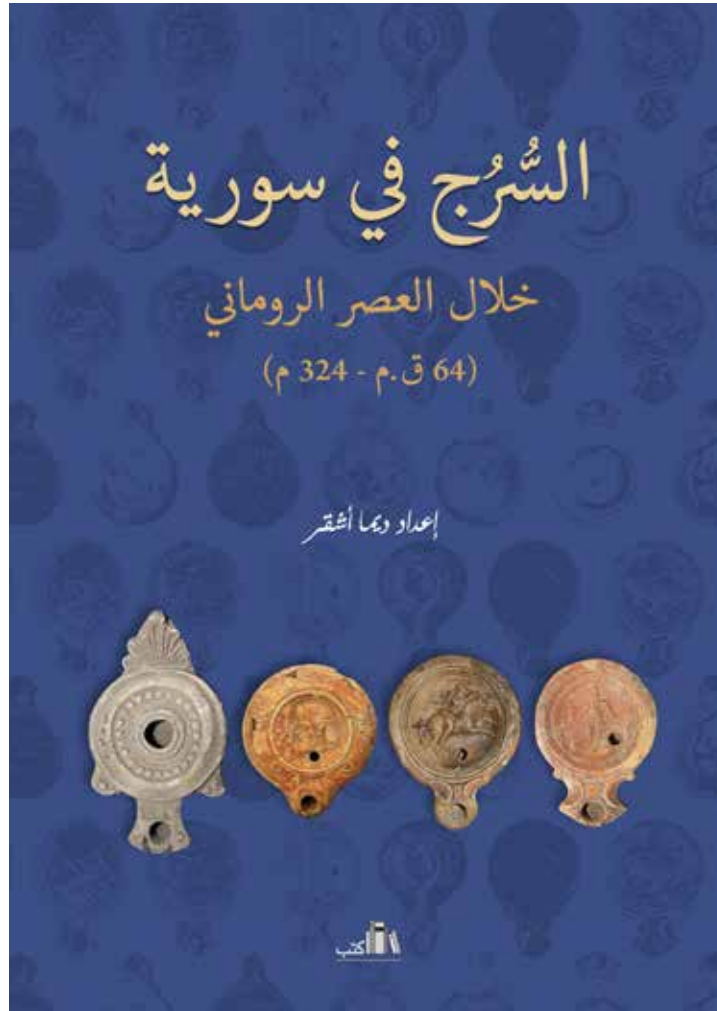
في النبطية وبيروت

الشبر هو مقدار طول الخمسة أصابع في اليد (أي نحو 20 سم) وهو أيضاً اسم عائلات لبنانية يصل عدد أفرادها أي 50 فرداً ويتوزعون تبعاً للطائفة ومكان القيد:

- شعبة: 30 فرداً - في بلدة كفرتبنت قرب مدينة النبطية في الجنوب.
- روم أرثوذكس 20 فرداً - في تحويطة النهر (بعدا) وفي الأشرفية في بيروت.

السرّج في سورية خلال العصر الروماني (64 ق.م - 324 ق.م)

صدر حديثاً عن دار كتب للنشر كتاباً بعنوان "السرّج في سورية خلال العصر الروماني (64 ق.م - 324 ق.م)" لديماس أشفقر. كتاب يوثق مجموعة من السُرُج السورية العائدة إلى الفترة الرومانية المحفوظة في المتحف الوطني في دمشق ومتاحف أخرى في سورية، حيث ساهمت تلك السرج بشكل مباشر أو غير مباشر في إيصال صورة واضحة عن عادات وتقاليد الشعوب التي استخدمتها.



دار كتب للنشر ش.م.م.
بناية البرج، الطابق الرابع، ساحة الشهداء
الوسط التجاري، بيروت، لبنان
صندوق بريد: 4353-11، بيروت - لبنان.
هاتف: 9/ 983008 (1-961) فاكس: 980630 (1-961)
البريد الإلكتروني: kutub@kutubltd.com
الموقع الإلكتروني: www.kutubltd.com